

أثر محددات الإفصاح المتكامل على تعظيم قيمة المنشأة لترشيد قرارات المستثمرين وتحقيق التنمية المستدامة بسوق الأوراق المالية الكويتية- دراسة تطبيقية

The impact of the determinants of integrated disclosure
on maximizing the value of the facility to rationalize
investor decisions and achieve sustainable development in
the Kuwaiti stock market - an applied study

إعداد

الباحث/ غانم خالد الجنفاوي

إشراف

أ.م.د/ ياسر إبراهيم داود
أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد والمالية العامة
ووكيل الكلية لشؤون التعليم والطلاب
كلية التجارة – جامعة مدينة السادات

د/ علاء الدين عبد العزيز فهمي عمر
مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة - جامعة مدينة السادات

مستخلص

هدفت الدراسة إلي التوصل إلى إطار مقترح يعكس العلاقة بين الإفصاح المتكامل وتعظيم قيمة المنشأة لترشيد قرارات المستثمرين. وتوصلت إلي النتائج التالية: تم اختبار الفرض الأول من خلال إختبار "ت" لعينة واحدة one sample t-test وتم قبول الفرض القائل بعدم وجود اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصى بشأن محددات وضوابط الإفصاح المتكامل بالشركات الكويتية المسجلة في سوق الأوراق المالية. بإختبار الفرض من خلال إختبار "ت" لعينة واحدة وتم قبول الفرض القائل بعدم وجود اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصى منهم بشأن محددات خلق قيمة المنشأة. بإختبار الفرض من خلال إختبار "ت" لعينة واحدة وتم قبول الفرض القائل بعدم وجود اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصى منهم حول احتياجات المستثمرين من الإفصاح عن تقارير الأعمال المتكاملة عند اتخاذ قرار الاستثمار. من خلال إستخدام معامل ارتباط بيرسون واستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط تم اختبار الفرض الرابع ، فتم قبول الفرض الإحصائي البديل القائل بوجود تأثير معنوي ذو دلالة معنوية بين دور الإفصاح المتكامل على محور تعظيم قيمة المنشأة.

Abstract

The study aimed to reach a proposed framework that reflects the relationship between integrated disclosure and maximizing the value of the enterprise to rationalize investors' decisions. The following results were

obtained: The first hypothesis was tested through a one sample t-test, and the hypothesis that there are no significant differences between the respondents' opinions regarding the determinants and controls of integrated disclosure in Kuwaiti companies registered in the stock market was accepted. By testing the hypothesis through a single-sample t-test, it was accepted that there are no significant differences between the opinions of the respondents regarding the determinants of creating value for the enterprise. By testing the hypothesis through a single-sample t-test, the hypothesis was accepted that there are no significant differences between the opinions of the respondents about the investors' needs for disclosure of integrated business reports when making an investment decision. By using the Pearson correlation coefficient and using the simple linear regression analysis method, the fourth hypothesis was tested, and the alternative statistical hypothesis was accepted which says that there is a significant effect with a significant significance between the role of integrated disclosure on the axis of maximizing the value of the enterprise.

أولاً: الإطار العام للدراسة

مقدمة:

بدأت بعض الشركات في الإفصاح عن معلومات غير مالية في صورة تقرير مستقل، يتضمن الجوانب البيئية والاجتماعية، ضمن التقرير المالي للشركات، إلا أن هذا الشكل التقرير المالي لم يلبي احتياجات اصحاب المصالح من المعلومات فهو لا يقدم صورة متكاملة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وفي نفس الوقت لا يوفر رؤية شاملة عن جوانب الأداء المالي للشركة. ولهذا ظهرت فكرة التقرير الواحد أو ما يسمى بالتقرير المتكامل حيث يتم الدمج بين المعلومات المالية والمعلومات غير المالية في سياق متجانس، يوفر رؤية شاملة متكاملة عن جوانب الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (سلوي، ٢٠١٥)، ولقد حدثت تطورات كبيرة في محتويات وأهداف التقرير المالي، فقد اهتمت كثير من الجهات المهنية والتنظيمية بإصدار قوانين وتوجيهات لزيادة جودة التقرير المالي، إلى أن ظهر جيل جديد من التقارير اطلق عليه مصطلح تقارير الأعمال المتكاملة، ليلبي احتياجات اصحاب المصالح المختلفين، ويساعدهم في إجراء التقييم الواعي لأداء الشركة من منظور استراتيجي وتقييم مدى قدرة الشركة على خلق القيمة لكافة الأطراف فمن منظور خلق القيمة لا يقتصر هدف الشركة على توليد الأرباح، بل يمتد ليشمل كل ما من شأنه خلق قيمة لكافة أصحاب المصالح، ويتطلب ذلك التحول تجاه مقاييس السوق، والاعتماد على مزيج من المقاييس المالية وغير المالية من منظور استراتيجي (أيمن، ٢٠١٧)

يزداد الاهتمام بالإفصاح المحاسبي من قبل الشركات والهيئات والمؤسسات محليا ودوليا وخصوصا بعد الأزمة المالية العالمية التي عصفت مؤخرا في عام ٢٠٠٨، وأدت إلى انهيار عدة شركات وأثرت على الاقتصاديات العملاقة وعلى رأسها اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية وقد أدى التساؤل حول مدى الملاءمة والموثوقية للتقارير الحالية، وبصفة خاصة التقارير المالية السنوية، وتلك التقارير ذات بعد مالي قصير الأجل ولا توفر للمستثمرين تكوين

صورة شاملة عن أداء الشركة وقدرتها على خلق القيمة. خاصة في ظل ال تحديات الاقتصادية الحالية، كما نرى أن تقارير الاستدامة تعاني من قصور مشابه لفشلها في الربط بين قضايا الاستدامة واستراتيجية الشركة وزيادة اتجاه الشركات بالإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية مرتبط بشكل كبير بمدى التزامها بالقوانين واللوائح والتعليمات والمعايير التي تصدرها الجهات المنظمة، فبناء على تحليل (Bhimani & Soonawalla) لوضع إطار لتطوير مسؤولية الشركات بداية من مطابقة الشركة ونهاية إلى أداء الشركة، ومطابقة الشركة هي خاصية هامة للمحاسبة المالية وهناك آليات لتحقيقها مثل الإرشادات والإطار والمعايير وذلك للتأكد من الالتزام بالقوانين واللوائح والتعليمات طبقاً للجهات المنظمة.

وفي هذا السياق، تم تفعيل إصدار تقارير الأعمال المتكاملة بناء على توصية لجنة مبادئ الحوكمة في جنوب أفريقيا والتي أصدرت تقريرها في سبتمبر عام ٢٠٠٩ والمعروف باسم تقرير (KING III) والذي تضمن توصية بإلزام الشركات المقيدة في بورصة جوهانسبرج بإصدار تقرير واحد يربط بين المعلومات الهامة والجوهرية المتعلقة بالأداء المالي والأداء في مجال الاستدامة، وتم تنفيذ هذه التوصية بالفعل ابتداء من شهر مارس ٢٠١٠. كما ركز على ضرورة قيام أي شركة بالتقرير سنوياً عن نتائجها المالية بالإضافة إلى التقرير عن الآثار الإيجابية أو السلبية لعمليات المنشأة على البيئة والمجتمع خلال هذه الفترة، وكيف تخطط المنشأة لدعم وتعزيز الآثار الإيجابية ومنع الآثار السلبية أو تقليلها بقدر المستطاع.

مشكلة الدراسة:

تعمل المنشآت في الوقت الحالي في بيئة ديناميكية سريعة التطور، تتصف بالتعقيد وعدم التأكد، بالإضافة إلى الضغوط المتزايدة والناجمة عن عولمة الأسواق ضرورة المنافسة، وبالتالي أصبحت المنشآت في حاجة إلى معلومات ات جودة عالية، تقدم في الوقت المناسب لإتخاذ القرارات التي تساعد على تحقيق أهداف المنشأة.

وأصبحت التقارير المالية التي تركز على الإفصاح المحاسبي عن الأصول المادية ذات قيمة محدودة للمستثمرين عند اتخاذ القرارات، كما أكد معهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز على أن هذا القصور في التقارير المالية وعدم قدرتها على توفير لإحتياجات الأساسية للمستثمرين كان أحد أسباب الإنهيارات المالية عام ٢٠٠٨.

وبالتالي ظهرت الحاجة لمزيد من الإفصاح والشفافية عن معلومات غير مالية، كمية، أو نوعية عن حوكمة الشركات، وإدارة المخاطر، والأداء الاجتماعي، بهدف قياس مدى نجاح المنشأة في تحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي تقييم قدرتها على تحقيق الإستدامة، لذلك ظهرت أنواع أخرى من التقارير التي تقدمها الشركات مثل تقرير المسؤولية الاجتماعية وتقارير الاستدامة.

ولقد تم وضع مبادئ ومفاهيم إعداد التقارير المتكاملة من أجل الوصول بعملية إعداد التقارير إلى تحقيق أعلى درجة من الكفاءة والفعالية، كما تم تبني منهج التفكير المتكامل والأداء الشامل للشركة في جميع النواحي، بمعنى أنه يدفع المنشأة للربط بين عناصر التقارير المنفصلة التي تصدرها الشركات باختلاف أنواعها مثل التقارير المالية، وتقرير الحوكمة في شكل تقرير واحد لتوصيل صورة كاملة وأكثر دقة ووضوحاً عن كيفية خلق القيمة داخل المنشأة، وأنه عند إعداد التقارير المتكاملة يتعين على الإدارة الأخذ في الإعتبار الأداء في الماضي والحاضر المستقبل، وشكل العلاقة بين المعلومات المالية وغير المالية، وتحقيق التوازن بين المعلومات المالية وغير المالية والمعلومات الكمية والنوعية.

ومن جهة أخرى، ففي نفس الوقت الذي رحب فيه أصحاب المصلحة بتقارير الأعمال المتكاملة، فقد طلبوا مراجعتها وإضفاء الصدق على محتواها المعلوماتي، لتحقيق الجودة بهذه التقارير، لتمكينهم من تقييم قدرة المنشأة على خلق القيمة خلال المدى القصير والمتوسط والطويل وترشيد عملية اتخاذ القرارات.

مما سبق يمكن تحديد أهمية إعداد تقارير الأعمال المتكاملة في الحاجة إلى تقارير الأعمال المتكاملة، يعتبر ضروري ومنطقي نتيجة القصور في نموذج التقرير المالي الحالي وحاجة المستخدمين لمعلومات عن الأداء الشامل للشركة في النواحي المالية وغير المالية من المبادئ الأساسية لإعداد التقارير المتكاملة، الترابط بين المعلومات، الموثوقية والاكتمال، الأهمية النسبية، والإتساق والقابلية للمقارنة، والعلاقات مع أصحاب المصالح، والتركيز على الاستراتيجية والنظرة المستقبلية والاختصار والتركيز (المنظمة الآسيوية لهيئات الرقابة، ٢٠١٠)

على الرغم من قيام العديد من الشركات على مستوى العالم بالإعداد الاختياري للتقرير المتكامل إلا أن النتائج العملية أظهرت أن على الأقل ٧٠٪ من تلك التقارير تسعى لتحقيق التكامل لا تعتبر تقارير متكاملة، ولا تتوافق مع إطار المجلس الدولي للتقرير المتكامل، مما يقلل من القابلية للمقارنة، وهذه المحاولات أدت أحياناً إلى الإفراط في معلومات الاستدامة، ووجود تكرار في المعلومات، الأثر الذي يتنافى مع الأهمية النسبية والإيجاز وفي بعض الأحيان قد يؤثر على الموثوقية والقابلية للفهم، مما قد يؤثر تبعاً على قدرة المستثمر على الاستفادة من تلك المعلومات في تقييم قدرة الشركة على خلق القيمة ومن ثم اتخاذ القرار السليم، إلا أن إعداد التقرير المتكامل يواجه العديد من التحديات والعقبات التي تحتاج إلى مزيد من الدراسة للتغلب عليها من أجل تحقيق الهدف المرجو منه، ومن أمثل التحديات ما يلي: (شاهين، ٢٠١٩)

- ١- الحجم الكبير للمعلومات وضيق الوقت المتاح لإعداد التقرير.
- ٢- الحاجة إلى مهارات عالية قادرة على دمج المعلومات المالية وغير المالية بكفاءة.
- ٣- الحاجة إلى معايير ومبادئ توجيهية للإفصاح.
- ٤- كيفية إشراك أصحاب المصالح في إعداد التقرير.
- ٥- الحاجة إلى الإفصاح عن بعض المعلومات الهامة التي قد تثير تحفظ الشركة
- ٦- نقص المنافع المترتبة على التقرير المتكامل في المدى القصير.
- ٧- عدم وجود قالب محدد ومتفق عليه لإعداد التقرير.
- ٨- اختلاف السياسات الاجتماعية والبيئية بين المنشآت وبعضها البعض مما قد يقلل من القابلية للمقارنة.
- ٩- الحاجة إلى الحكم المهني والقدرة التنبؤية ومراعاة الأهمية النسبية.

ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة في عدم وجود نموذج محدد لإعداد التقرير المتكامل بما يضمن الوفاء بالمبادئ التي حددها كل من المجلس الدولي للتقرير المتكامل IIRC، والمبادرة العالمية للتقارير ويتلاءم مع بيئة الأعمال الكويتية للحد من الفجوة المعلوماتية بيننا لشركة وأصحاب المصالح لترشيد قرارات الاستثمار.

ومن خلال ما سبق يمكن بلورة مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

- ١- ما مدى التزام الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية الكويتية بمتطلبات الإفصاح المتكامل؟
- ٢- ما هي محددات وضوابط الإفصاح المتكامل بالشركات الكويتية المقيدة بالبورصة؟

- ٣- ما هي طبيعة المقاييس التي تستخدم في تحديد قيمة المنشأة للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية الكويتية؟
- ٤- ما مدى تأثير الإفصاح المتكامل بالشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية الكويتية على تعظيم قيمة المنشأة؟
- ٥- هل يمكن تقديم إطار مقترح للإفصاح المتكامل يعكس علاقته بتعظيم قيمة المنشأة ومن ثم ترشيد قرارات المستثمرين؟

دراسات سابقة:

• دراسة: محمد (٢٠٢١)

بعنوان: أثر تطبيق معيار التقارير المالية (IFRS9) بالبنوك على اتخاذ قرارات المستثمرين بالبورصة. هدفت الدراسة قياس أثر تطبيق البنوك المصرية لمعيار (IFRS9) على اتخاذ قرارات المستثمرين تجاه أسهم البنوك بالبورصة. وطبقت بالبنوك المصرية. وتوصلت الدراسة إلي: زيادة مستوى التحفظ الشرطي ومستوى التماثل في توقيت الاعتراف بالخسائر الائتمانية نتيجة لتطبيق المعايير بنوك العينة على المستوى الكلي مع الاختلاف النسبي للتأثر بكل بنك وأيضا وجود تأثير معنوي لهذا التغير على متغيرين فقط من المتغيرات الدالية للعوامل المالية المؤثرة على قرارات المستثمرين بالبورصة وهما ربحية السهم ومضاعف الربحية، وعدم معنوية التأثير على المتغير عائد المخاطرة.

• دراسة: يونس (٢٠٢١)

بعنوان: أثر مستوى جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة على الأداء المالي للشركات دراسة تطبيقية. هدفت الدراسة توضيح أهمية تقارير الاستدامة واختبار أثر مستوى جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة على الأداء المالي للشركات في سوق المال السعودي. توصلت الدراسة إلى أهمية الإفصاح عن تقارير الاستدامة ضمن التقارير المالية السنوية للشركات، ووجود تأثير ذات دلالة إحصائية لجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة على الأداء المالي للشركات.

• دراسة: شاهين، (٢٠١٩)

بعنوان: التقرير المتكامل كمدخل لتقييم قدرة المنشأة على الاستمرار وخلق القيمة. هدفت الدراسة إلى وضع نموذج للتقرير المتكامل كمدخل لتقييم قدرة المنشأة على الاستمرار وخلق القيمة في المستقبل في ضوء التكامل بين كل من إطار لمجلس الدولي للتقارير المتكامل. توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق جوهرية بين آراء فنتي الدراسة حول أهمية المبادئ العامة للتقرير المتكامل في توفير فهم أفضل لدى المستثمرين حول قدرة المنشأة على الاستمرار وخلق القيمة في المستقبل.

• دراسة: عبد الرحمن (٢٠١٨)

بعنوان: أثر إعداد التقارير المتكاملة على تعزيز الإفصاح والحوكمة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين. هدفت الدراسة التعرف على أثر إعداد التقارير المتكاملة على تعزيز الإفصاح والحوكمة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين. وطبقت الدراسة على الشركات المدرجة في البورصة الفلسطينية. توصلت الدراسة إلى أن هناك أثرا إيجابيا لإعداد التقارير المتكاملة على تعزيز الإفصاح والحوكمة وتحسين جودة المعلومات.

• دراسة: فريد (٢٠١٨)

بعنوان: أثر خصائص الشركات على العلاقة بين مستويات الإفصاح وفقا للتقارير المتكاملة والقيمة السوقية للشركة. هدفت الدراسة بحث أثر خصائص الشركات على العلاقة بين مستويات الإفصاح وفقا للتقارير المتكاملة والقيمة السوقية للشركة. طبقت في الشركات المصرية المقيدة بالبورصة. توصلت الدراسة إلى

وجود علاقة معنوية موجبة بين مستوى الإفصاح ووفقا للتقارير المتكاملة وبين القيمة السوقية للشركة، كما توصلت هذه الدراسة أيضا إلى هذه العلاقة تظهر بوضوح بالشركات التي تتمتع بخصائص معينة مثل زيادة الحاجة إلى تمويل خارجي.

• **دراسة: سلوى (٢٠١٥)**

بعنوان: تقييم العلاقة بين محتوى الإفصاح في التقارير المتكاملة وقيمة الشركة: دراسة تطبيقية. هدفت الدراسة إلى دراسة تقييم العلاقة بين محتوى الإفصاح في التقارير المتكاملة وقيمة الشركة. طبقت بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية. توصلت الدراسة إلى: أن التقارير المالية تواجه تحديات تسببت في انخفاض الاعتمادية والمقدرة على تقديم صورة صادقة وعادلة ولا توفر ما يكفي من المعلومات غير المالية لتقييم أداء الشركة.

• **دراسة: أيمن (٢٠١٧)**

بعنوان "دراسة أهمية وأثر الإفصاح غير المالي لتقارير الأعمال المتكاملة على خلق قيمة المنشأة واحتياجات أصحاب المصالح، الفكر المحاسبي". هدفت الدراسة الحالية إلى التحقق من واقع تطبيق تقارير الأعمال المتكاملة في البيئة السعودية، وتأثير ذلك على خلق قيمة المنشأة وعلى أصحاب المصالح. طبقت بالشركات السعودية. توصلت الدراسة إلى وجود معنوية حول تقييم أصحاب المصالح لمدى قدرة المنشأة على خلق القيمة في ظل تطبيق تقارير الأعمال المتكاملة، ووجود اختلاف معنوي حول نوعية احتياجات أصحاب المصالح على المحتوى المعلوماتي لتقارير الأعمال المتكاملة. أيضا وجود اتفاق بين أصحاب المصالح حول التصنيف المقترح لعناصر تقارير الأعمال المتكاملة، ووجود فروق معنوية حول تقييم أصحاب المصالح لأهمية الإفصاح من خلال تقارير الأعمال المتكاملة.

• **دراسة: سعد، (٢٠١٥)**

بعنوان "إطار مقترح للإفصاح المحاسبي في التقارير المتكاملة للأعمال عن البعدين البيئي والاجتماعي". هدفت الدراسة إلى تحليل أهم النقاط المرتبطة بموضوع الإفصاح المحاسبي البيئي والاجتماعي المقدم من قبل الشركات، وذلك من أجل وضع إطار مقترح للإفصاح المحاسبي في التقارير المتكاملة للأعمال عن البعدين البيئي والاجتماعي. طبقت بشركات الصناعات الأديوية المصرية. توصلت الدراسة إلى أن ٥٠٪ من الشركات تقدم إفصاح بيئي واجتماعي بصرف النظر عن درجة ملائمة هذا النوع من الإفصاح من عدمه وأن معظم الشركات التي قدمت إفصاح بيئي واجتماعي كانت تتبع أسلوب الإفصاح من خلال التقارير المستقلة بنسبة ٩,٧٨٪ ثم أسلوب الإفصاح من خلال التقارير المالية والإيضاحات المتممة لها بنسبة ٥,١٠٪، ثم اتباع الأسلوبين السابقين معا بنسبة ٣,٥٪، وأساليب أخرى بنسبة ٣,٥٪، وتبين أن الأساليب الأخرى قد تكون تقارير الاستدامة أو تقارير تمثل دمج لكافة التقارير والإفصاحات الصادرة عن الشركة في محتوى واحد.

• **دراسة: تامر، (٢٠١٥)**

بعنوان: "تطوير المؤشر المصري لقياس مستوى مسئولية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية". هدفت الدراسة إلى تطوير مؤشر لقياس مدى مسئولية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية مع التركيز على الجانب الخاص بالحوكمة ومقارنة المؤشر مع ورد بكل من دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات والقواعد التنفيذية للحوكمة. توصلت الدراسة إلى أن الشركة حصلت على نقاط تدل على فعالية مرتفعة في معظم متطلبات الإفصاح السابقة، وخلص إلى ضرورة إجراء تطوير على المؤتمر يتضمن الفصل بين المسئولية الاجتماعية والبيئية والحوكمة

مع إجراء تعديل فيما يخص مكونات الجزء الخاص بالحوكمة يأخذ في الاعتبار ما ورد بكل من دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات.

• دراسة: إبراهيم، (٢٠١٥)

بعنوان أثر الإفصاح غير المالي عبر تقارير الأعمال المتكاملة على تقييم أصحاب المصالح لمقدرة الشركة على خلق القيمة. هدفت الدراسة إلى تحليل دور الإفصاح غير المالي عبر تقارير الأعمال المتكاملة في تمكين أصحاب المصالح من تقييم قدرة الشركة على خلق القيمة. طبقت بالشركات المصرية المقيدة بالبورصة. توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح المالي لم يعد كافياً لتلبية احتياجات أصحاب المصالح حيث وجد اتفاق بين مفردات العينة على أهمية الإفصاح غير المالي بجانب الإفصاح المالي، وأن أهم مشكلة تواجه إعداد التقارير غير المالية.

• دراسة: (Worokinasin et al., 2020)

بعنوان: "الدور الوسيط للإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات على العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وقيمة الشركات". هدفت الدراسة التعرف على الدور الوسيط للإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات على العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وقيمة تلك الشركات. وطبقت بالشركات المدرجة ببورصة إندونيسيا. توصلت الدراسة إلى قوة آليات الحوكمة الداخلية والخارجية تؤثر إيجابياً على مستوى الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات. ولا توجد علاقة جوهريّة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وقيمة الشركة.

• دراسة: (Nielsen, 2019)

بعنوان: "العلاقة بين أداء المسؤولية الاجتماعية وقيمة المنشأة". هدفت الدراسة اختبار العلاقة بين أداء المسؤولية الاجتماعية للشركات بالأسواق العالمية الناشئة وقيمة المنشأة. طبقت بالشركات الأسواق العالمية. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين أداء أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات وقيمتها وهذه العلاقة تكون أكثر قوة ووضوحاً لشركات قارة آسيا لمؤشر خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٦.

• دراسة: (Adams, 2015)

بعنوان: مميزات تبني تقارير الأعمال المتكاملة. هدفت الدراسة إلى بيان ما يجب أن تحتويه تقارير أعمال المتكاملة ومدى التزام الشركات به، والفرق بين تقارير الاستدامة والتقارير المتكاملة والمزايا التي تعود على الشركات وأصحاب المصالح من خلال تبني تقارير الأعمال المتكاملة. طبقت في الشركات قطاع الأعمال. وتوصلت الدراسة إلى لا بد أن تشتمل تقارير الأعمال المتكاملة على معلومات تساعد في تحديد اتجاه القرار الاستثماري وتحديد المخاطر النسبية وتحديد أثر التوجهات السياسية المستقبلية على أعمال الشركة، بالإضافة إلى تحديد المخاطر الحالية والمحتملة، وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية وتحديد المخاطر المحيطة بالبيئة الخارجية والأعمال التي تتحقق بها التنمية المستدامة.

• دراسة: (Havlova, 2015)

بعنوان: قياس الاتجاه العام في تبني تقارير الأعمال المتكاملة. هدفت الدراسة إلى قياس الاتجاه العام في تبني تقارير الأعمال المتكاملة خلال السنوات من (٢٠١٠-٢٠١٤)، طبقت بشركات الأسواق العالمية. وتوصلت الدراسة إلى أن المنهج التحليلي لقياس الاتجاه العام يشير إلى زيادة أو انخفاض الاهتمام بتقارير الأعمال المتكاملة، من خلال الشركات التي تم بحثها، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك أهمية متزايدة لهذه التقارير في كل هذه الشركات، نظراً لأهميتها في توفير أساس للمقارنة ودعم القرار الاستثماري.

• دراسة: (2015) Rambaud & Richard

بعنوان: تحديد قيم واتجاهات رأس المال البشري من خلال تقارير الأعمال المتكاملة. هدفت الدراسة إلى تحديد قيم واتجاهات رأس المال البشري من خلال ما تفصح عنه تقارير الأعمال المتكاملة. طبقت بشركات صناعة الأدوية. توصلت الدراسة إلى أهمية مزيدة لتقارير الأعمال المتكاملة في معالجة اتجاهات رأس المال البشري، حيث أوضحت مدى ضرورة المحاسبة الرأسمالية كأساس للحكم على مدى قيمة شركات الأعمال، كما توصلت الدراسة إلى التأكيد على ضرورة تناول رأس المال الطبيعي (البيئي) والاجتماعي والبشري ورأس المال الاقتصادي بصفة عامة كمؤثر على قيمة الشركات.

• دراسة: (2015) Thomson

بعنوان: تقييم ومدى حاجة الشركات والمستخدمين لتقارير الأعمال المتكاملة. هدفت الدراسة إلى تقييم تقارير الأعمال المتكاملة من خلال دراسة انتقادية لما يجب أن تتضمنه وما يجب ألا تتضمنه ومدى حاجة الشركات والمستخدمين لتقارير الأعمال المتكاملة. طبقت في الفنادق. وتوصلت الدراسة أن تقارير الأعمال المتكاملة لا يوجد هدف واضح لاستخدامها، وأن تقارير الأعمال المتكاملة لا يمكنها أن تحول القياس المحاسبي التاريخي إلى قياس مستقبلي، فعلى الرغم من التطور في المحاسبة الاجتماعية والمالية والبيئية والأخلاقية للشركات فإن تقارير الأعمال المتكاملة لا يوجد دليل على أنها قامت بالمساهمة في خفض الأثار الاجتماعية والبيئية والأخلاقية السلبية للشركات. كما توصلت الدراسة إلى أن هذه التقارير تواجه مجموعة من التحديات عند تطبيقها وأن هذه التقارير تكون ذات كفاءة إذا أشارت إلى سلوك الشركات ومجلس الإدارة تجاه المجتمع والبيئة بالإضافة إلى السلوك المالي.

• دراسة: (2016) Hossain

بعنوان: اعتماد تقارير الأعمال المتكاملة في ظل تنوع رأس المال. هدفت الدراسة إلى البحث عن كيفية اعتماد تقارير الأعمال المتكاملة في ظل تنوع رأس المال وتعدده. طبقت في الشركات المقيدة بالبورصة. وتوصلت الدراسة إلى مدى قوة المضمون التنظيمي للمعلومات التي تحتويها تقارير الأعمال المتكاملة، كما توصلت إلى أن هناك إتفاقا بين الشركات التي تم بحثها حول تطوير لغة الإفصاح المالي، وغير المالي، وأنه يوجد تأثير لتعدد رأس المال على قرارات المستخدمين، وأن البعض يؤكد على المخاوف من عملية التصنيف التنظيمي للشركات بسبب مضمون تقارير الأعمال المتكاملة.

• دراسة: (2017) Rivera et al.

بعنوان: مدى كفاية وشمولية الإفصاح في تقارير الأعمال المتكاملة. هدفت الدراسة إلى مدى كفاية وشمولية الإفصاح في تقارير الأعمال المتكاملة من حيث توفير المعلومات المطلوبة للمستخدمين. وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح عن المراجعة الداخلية كانت أهم البنود التي تتضمنها تقارير الأعمال المتكاملة، حيث يصل إلى مستوى إفصاح مرتفع وأنه يختلف من شركة إلى أخرى بحسب اختلاف نوع الصناعة.

• دراسة: (2016) Haji & Anifowose

بعنوان: اختبار ممارسات التطبيق العملي للتقارير المتكاملة في جنوب أفريقيا. هدفت الدراسة اختبار ممارسات التطبيق العملي للتقارير المتكاملة في جنوب أفريقيا. طبقت بشركات جنوب أفريقيا. توصلت الدراسة إلى وجود أهمية عالية في ممارسات تطبيق التقارير المتكاملة بين شركات العينة خلال سنوات الدراسة، مما أدى إلى زيادة الأهمية النسبية لمعلومات التقارير المتكاملة، وعلى الرغم من زيادة الاتجاه نحو استخدام تقارير الأعمال المتكاملة حسب نتائج الدراسة إلا أنها ذات بعد إعلامي فقط، وقد يؤدي ذلك إلى اكتساب الشرعية التنظيمية لاحقا.

• دراسة: Lueg et al., (2016)

بعنوان: مدى مساعدة المعايير والإرشادات الخاصة بالمسئولية الاجتماعية. هدفت الدراسة إلى توضيح مدى مساعدة المعايير والإرشادات الخاصة بالمسئولية الاجتماعية للشركات في عمل التقارير المتكاملة، من خلال التحقق من دوافع أصحاب المصالح في تبني التقارير المتكاملة بشكل إلزامي. طبقت بشركات المقيدة بالبورصة. توصلت الدراسة إلى أن الشركات العائلية تركز على قيمة أصحاب المصالح من خلال تقارير المسئولية الاجتماعية كاستراتيجية ضرورية لخلق قيمة للمنشأة وهذه الاستراتيجية تعزز من إمكانية استخدام تقارير الأعمال المتكاملة التي تتضمن معلومات عن المسئولية الاجتماعية والبيئية والمالية، بشكل يساعدها على دمج الخطط المالية وغير المالية وجعلها قابلة للقياس.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال عرض وتحليل الدراسات السابقة يستخلص الباحث ما يلي:

- 1- اتفاق الدراسات السابقة على أهمية المعلومات غير المالية بالنسبة لأصحاب المصالح كل حسب احتياجه من تلك المعلومات.
- 2- تعكس تقارير الأعمال المتكاملة لأصحاب المصالح معلومات عن الأداء البيئي والاجتماعي والحوكمي، بشكل يؤدي إلى تقييمهم لمدى قدر الشركة على خلق القيمة والحفاظ عليها.
- 3- تعمل تقارير الأعمال المتكاملة على زيادة ثقة أصحاب المصالح بمعلومات الشركة الأمر الذي يؤدي إلى تحسين سمعتها وتخفيض المخاطر التي تواجهها، وتقديم رؤية واضحة عن جميع مستويات الشركة.
- 4- أن مستوى الالتزام لمتطلبات الإفصاح يختلف باختلاف القطاعات واختلاف متطلبات الإفصاح (الإلزامي - اختياري) الذي ينعكس على النواحي الاجتماعية والبيئية في التقارير المتكاملة التي تمثل قيمة ملائمة للقيمة السوقية للشركة، كما أن أهم مشكلة تواجه إعداد التقارير غير المالية هي عدم وجود إطار يحكم إعدادها كما توجد مشكلة في الأهمية النسبية والتي تحتاج إلى قدر كبير من الحكم في ظل اتساع قضايا الاستدامة التي يتم الإفصاح عنها، وأن خلق القيمة يرتبط بحكم المجتمع وأصحاب المصالح على ما تقدمه الشركة لهم كاستجابة لاحتياجاتهم من المعلومات.

الفجوة البحثية:

ندرة الدراسات التي أجريت في البيئة العربية بخصوص التقارير المتكاملة وعلى الرغم من أهمية تلك الدراسات إلا أن الباحث يرى افتقدها لمحددات الإفصاح المتكامل وأثره على تعظيم قيمة المنشأة لترشيد قرارات المستثمرين.

أهداف الدراسة:

- 1- التعرف على مدى التزام الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية الكويتية بمتطلبات الإفصاح المتكامل.
- 2- التعرف على محددات وضوابط الإفصاح المتكامل بالشركات الكويتية محل الدراسة.
- 3- الكشف عن أهم المقاييس المستخدمة في تحديد قيمة الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية الكويتية.
- 4- تحديد مدى تأثير الإفصاح المتكامل عن المعلومات على تعظيم قيمة المنشأة.
- 5- التوصل إلى إطار مقترح يعكس العلاقة بين الإفصاح المتكامل وتعظيم قيمة المنشأة لترشيد قرارات المستثمرين.

أهمية الدراسة:

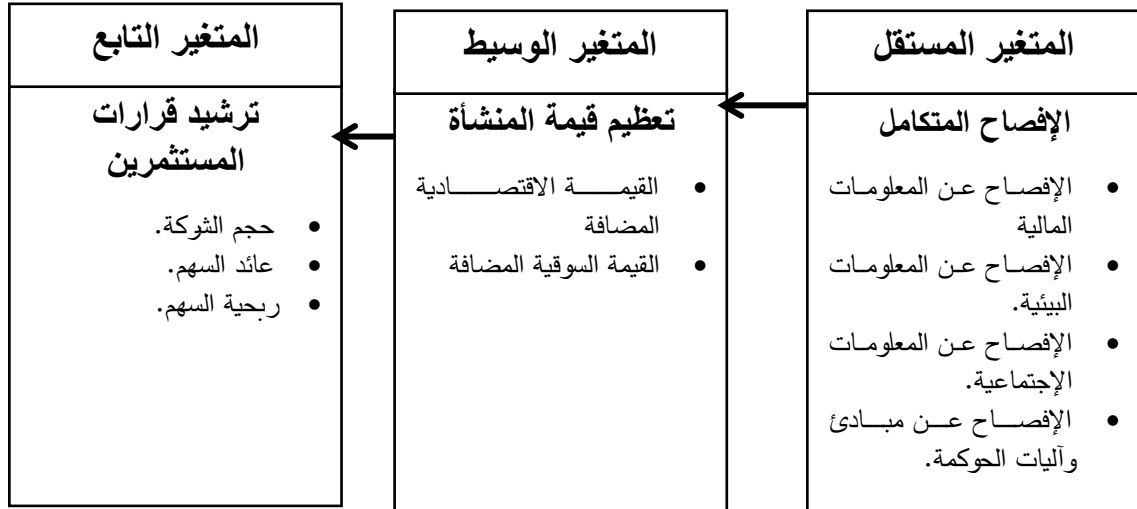
تتبع أهمية البحث العلمية من خطورة الفساد المالي والإداري، وما يتركه من آثار كبيرة على الاقتصاد الوطني.

كما ترجع أهمية البحث في تناوله اتجاه جديد في الفكر المحاسبي الخاص بالإفصاح في التقارير المتكاملة والذي يحتاج إلى مرحلة انتقالية وترتبط التقارير المتكاملة بمجموعة شاملة من العوامل التي تؤثر جوهرياً على مقدرة التنظيم على خلق قيمة لأصحاب المصالح على المدى القصير والمتوسط والطويل.

فروض الدراسة:

- ١- لا توجد أختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصى بشأن محددات وضوابط الإفصاح المتكامل بالشركات الكويتية المسجلة في سوق الأوراق المالية.
- ٢- لا توجد أختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصى منهم حول محددات خلق قيمة المنشأة.
- ٣- لا توجد أختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصى منهم حول احتياجات المستثمرين من الإفصاح عن تقارير الأعمال المتكاملة عند اتخاذ قرار الاستثمار.
- ٤- لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين الإفصاح المتكامل وبين تعظيم قيمة المنشأة بالشركات الكويتية المسجلة في سوق الأوراق المالية.
- ٥- لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين محددات الإفصاح المتكامل وبين ترشيد قرارات المستثمرين بسوق الأوراق المالية.

متغيرات الدراسة:



منهج الدراسة:

يقوم الجانب النظري في اعداده على المنهج الاستقرائي من خلال استقراء الكتب والرسائل العلمية والمجلات والدوريات أما الجانب التطبيقي فيتم اعداده استنادا إلى المنهج الاستنباطي من خلال دراسة تطبيقية على شركات البترول الكويتية محل الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة:

يشمل مجتمع الدراسة جميع شركات المقيدة بسوق الأوراق المالية الكويتي في قطاع الخدمات المالية ويشتمل على ١٧ شركة يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (١)

مجتمع الدراسة

م	اسم الشركة	رأس المال بالمليار دينار كويتي
١١.	شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي	٧
١٢.	شركة الأمان للاستثمار	٤
١٣.	الشركة الأولى للاستثمار	٦
١٤.	شركة المال للاستثمار	٥
١٥.	شركة بيت الاستثمار الخليجي	٤
١٦.	شركة أعيان للتجارة والاستثمار	٣
١٧.	شركة أصول للاستثمار	٧
١٨.	الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار	٦
١٩.	شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك	٢
٢٠.	الشركة الوطنية الدولية القابضة	٣
٢١.	يونيكاب للاستثمار والتمويل	٤
٢٢.	شركة المدار للتمويل والاستثمار	٧
٢٣.	شركة الديرة القابضة	٦
٢٤.	شركة اكتتاب القباضة	٣
٢٥.	شركة صكوك القباضة	٥
٢٦.	شركة المدينة للتمويل والاستثمار	٤
٢٧.	شركة نور للاستثمار المالي	٦

المصدر: بورصة الأوراق المالية الكويتية (٢٠٢٠)

عينة الدراسة:

سوف يقوم الباحث بالتركيز على ١٠ شركات للخدمات المالية المتمثلة في الشركات التالية.

جدول رقم (٢)

م	اسم الشركة
١.	شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي
٢.	شركة الأمان للاستثمار
٣.	الشركة الأولى للاستثمار
٤.	شركة المال للاستثمار
٥.	شركة بيت الاستثمار الخليجي
٦.	شركة الديرة القباضة
٧.	شركة اكتتاب القباضة
٨.	شركة صكوك القباضة
٩.	شركة المدينة للتمويل والاستثمار
١٠.	شركة نور للاستثمار المالي

مبررات اختيار العينة:

- كبر حجم رأس مال هذه الشركات لثقة المستثمرين بهذه الشركات.
- يمثل قطاع الخدمات المالية من القطاعات الرائدة في الوساطة المالية وبدولة الكويت.
- تقدم هذه الشركات خدمة بيع وشراء الأسهم المدرجة في السوق الرسمي.
- تساهم هذه الشركات في تعزيز الإفصاح والشفافية فيما يتعلق بالاستدامة في ضوء رؤية ٢٠٣٥.

ثانياً: الدراسة النظرية

أولاً: مفهوم التقارير المتكاملة:

ويقوم الإطار الخاص بالتقارير المتكاملة على أساس مفهوم التفكير المتكامل والأداء الشامل للشركة في جمع النواحي وجميع الاتجاهات، بمعنى أنه يدفع الشركة للربط بين عناصر التقارير المنفصلة الي مصدرها باختلاف أنواعها في شكل تقرير واحد مختصر يهدف إلى توصيل صورة كاملة، وأكثر دقة ووضوح عن كيفية تكوين الشركة للقيمة والمحافظة عله (Isable, 2013).

أن التقرير المتكاملة هي تلك التقارير التي تجمع بين الأداء المالي وأداء الاستدامة، كما يرى البعض أن التقارير المتكاملة هي تلك التقارير الي تجميع المعلومات المالية، وغير المالية (الكمية والوصفية) عن الأداء المالي والاستدامي والاستراتيجي والحكومي لخدمة أصحاب المصالح من خلال تخفيض مخاطر المعلومات، وبحسن من قدرتهم على اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة .

أن التقارير المتكاملة تحتوي على معلومات أولية عن استراتيجية الشركة ونظام الحكومة وأدائها وإمكانياتها بطريقة تعكس السياق التجاري والبيئي، والاجتماعي الذي تعمل فيه الشركة، كما يحتوي رؤية ورسالة الشركة وأهدافها ووضعها الحالي ويحتوى على الفرص ونقاط الضعف والقوة وكيفية استغلال نقاط

القوة ومعالجة نقاط الضعف، فهو تقرير واحد يشمل المعلومات البيئية والاجتماعية والحوكمة والأصول غير الملموسة أيضا أن التقارير المتكاملة هي نموذج للتقرير الجديد الذي يشجع على تقديم تقرير موجز وشامل لأداء الشركة ويقوم على منهج رؤوس أموال متعددة، والذي يعكس عملية تكوين القيمة في المدى القصير والمتوسط والطويل مما يعزز من سمعة الشركة، أن التقارير المتكاملة هي عملية اتصال لتكوين قيمة مستدامة عبر الزمن والذي يمد برؤى عن الموارد والعلاقات التي تستخدم أو تتأثر بالشركة، وكذلك تفاعلها مع البيئة الخارجية (Rensburg,2014)

يلخص الباحث مما سبق أن: تأكيدا للثقة في البيانات والمعلومات التي تفصح عنها الشركة وزيادة منفعتها لمستخدميها، فإن الأمر يتطلب أن تعكس القوائم والتقارير الختامية للشركات الخصائص الخاصة بالمفاهيم السلوكية، والاخلاقية والتنمية المستدامة بجوانبها الثلاثة: وهم البيئية والاجتماعية والاقتصادية وجودة نظام الحوكمة داخل الشركة إلى جانب المفاهيم المالية المتعارف عليها، والإفصاح عن تلك المفاهيم في تقرير واحد متكامل يقدم معلومات دقيقة يسهل التعامل معها وفهمها وتتيح لمستخدميها التأكد من أن كل مكونات النظم داخل الشركة تتفاعل مع بعضها بفاعلية؛ لتحقيق أهداف الشركة.

وأن تؤدي لاه التقارير وظيفتها بأكمل وجه وكفاءة، وهي توصيل معلومات لأصحاب المصالح وتلبية احتياجاتهم بكفاءة وفعالية وأن تحوز هذه التقارير على ثقة أصحاب المصالح؛ بحيث يجدوا فيها كل المعلومات التي يحتاجونها سواء كانت مالية كمية ووصفية، أو غير مالية تعكس الأداء المالي والاستدائي والحكومي، والإستراتيجي لهذه الشركة والتعرف على المخاطر التي تواجهها، والعمل على تجنبها أو الحد منها بقدر المستطاع.

وبالنظر إلى التعريفات السابقة يري الباحث أنها جميعا تتفق في أن التقارير المتكاملة تضم معلومات مالية وغير مالية، وأن هذه التقارير تزيد من ثقة أصحاب المصالح المتعاملين مع الشركة مما يساعدهم على اتخاذ قرارات سليمة ويعزز من سمعة الشركة ويساعد أيضا على جذب فعال لرؤوس الأموال المختلفة للاستثمار فيها.

على الرغم من التوجه العالمي نحو نشر ثقافة التقرير بين نشآت الأعمال، إلا أن الآراء قد تعددت حول مفهوم التقرير المتكامل والهدف الرئيسي من إعداده.

فقد عرف التقرير المتكامل على أنه تقرير عن المعلومات المالية وغير المالية بالشكل الذي يعكس تأثير كل منهما على الآخر. وأنه عرض كلي متكامل لأداء الشركة المالي والاستدائي، والهدف الرئيسي منه هو تمكين أصحاب المصالح من تقييم قدرة الشركة على خلق القيمة والحفاظ عليها في المدى القصير والمتوسط والطويل(سعد، ٢٠١٥)

و عرف أيضا على أنه وسيلة اتصال موجزة تعكس كيف يمكن لاستراتيجية الشركة وحوكمتها وأدائها وتبؤاتها في سياق بيئتها الخارجية أن تؤدي إلى خلق القيمة في المدى القصير والمتوسط والطويل، كما عرف بأنها أحد عمليات التفكير المتكامل التي ينتج عنها تقرير متكامل لمنشأة ما عن قدرتها على خلق القيمة على مر الزمن، والمعلومات الأخرى المتعلقة بعملية خلق القيمة (عصام، ٢٠١٦)

كما عرف التقرير المتكامل على أنه مصطلح مستحدث لعرض نطاق أوسع من المقاييس التي تساهم في خلق قيمة طويلة الأجل، بالإضافة إلى توضيح الدور الذي تلعبه الشركة في المجتمع(ابراهيم، ٢٠١٥)

وأنه التقارير التي تشتمل على جميع الأنشطة التي تقوم بها الشركات سواء كانت المالية أو الاجتماعية أو البيئية أو الاقتصادية أو الحكومية وجميع الخدمات المتعلقة بها سواء كانت متعلقة بالأعمال التجارية والمالية والاستثمارية والقانونية والضريبية وغيرها.

مما سبق يخلص الباحث إلى أن التقرير المتكامل هو تقرير يقوم على عرض المعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بأداء الشركة (الحالي والمستقبلي) سواء المالي أو البيئي أو الاجتماعي أو الحوكمي بالشكل الذي يوضح الآثار المتبادلة لكل منهم على الآخر في ظل استراتيجية الشركة ونموذج أعمالها بالشكل الذي يبرز قوة الشركة على خلق القيمة في المدى القصير والمتوسط والطويل مما يمكن أصحاب المصالح من الحكم على استمرارية الشركة.

ثانياً: الأطر العالمية للتقرير المتكامل:

المحور الأول: ويتضمن المبادئ العامة لاعداد تقارير الإستدامة واللازمة لتحقيق الشفافية (ناهد ، ٢٠١٥):

- أ- مبادئ تحديد محتوى التقرير من حيث ضرورة إشراك أصحاب المصالح في تحديد محتوى التقرير وكذلك ضرورة مراعاة سياق الإستدامة في التقرير بجوانبه المختلفة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، إضافة إلى مراعاة عرض محتوى التقرير وفقاً للأهمية النسبية لكل بن بحيث يتم تغطية الجوانب ذات التأثير الجوهرى على تقييمات أصحاب المصالح.
- ب- مبادئ متعلقة بتحقيق جودة المعلومات في تقارير الإستدامة لتمكين أصحاب المصالح من تقييم الأداء واتخاذ قراراتهم على نحو سليم ومعقول.

المحور الثاني: ويتضمن الإفصاحات المعيارية الواجب عرضها في التقرير وتنقسم تلك الإفصاحات إلى:

الإفصاحات المعيارية العامة: وتشمل هيكل الحوكمة وتكوينه، دور هيئة الحكم العليا في صياغة هدف الشركة وقيمتها واستراتيجيتها وكفاءات هيئة الحكم العليا وتقييم أدائها دور هيئة الحكم العليا في إدارة المخاطر، دور هيئة الحكم العليا في إعداد تقارير الاستدامة، دور هيئة الحكم العليا في تقييم الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي، الأجور والحوافز.

مما سبق يمكن للباحث استنتاج مفهوم للتقارير المتكاملة بأنها "نموذج لتقارير الشركات يعرض بصورة متكاملة الأداء المالي وغير المالي، ويمثل رؤية شاملة ومتكاملة عن أداء الشركة. وإستراتيجيتها وكيفية مواجهة المخاطر وتكوين قيمة للشركة والمحافظة عليها مع مرور الزمن"

ثالثاً: أهداف التقارير المتكاملة:

تعمل التقارير المتكاملة على تحقيق مجموعة من الأهداف التالية: (Adams, 2015)

- ١- الهدف الاساسي للتقارير المتكاملة هو تقديم معلومات مالية، وغير مالية عن الشركة في شكل وثيقة واحدة وبشكل مختصر يسهل على أصحاب المصالح فهمه، وتخاذ القرارات السليمة من خلاله، بحيث يتم تجميع هذه المعلومات من مصادر مختلفة، وبشكل متكامل يوضح قدرة الشركة على تكوين القيمة، والمحافظة عليها عبر الزمن.
- ٢- التعرف على الجوانب المختلفة لأداء الشركة والتقرير عنها من الناحية المالية، وغير المالية وتوضيح كيفية تفاعل هذه الجوانب لتكوين قيمة، وتمكين الشركة من التواصل المنظم الفعال مع ايجاد القيمة من خلال عدة أنواع من رؤوس الأموال المتعددة (المالي والفكري والبشري والاجتماعي، والطبيعي والصناعي). توفير مدى من المعلومات أوسع وأكثر ارتباطاً لأداء الشركة التنظيمي عن ذلك المدى الذي توفره التقارير التقليدية أو تقارير الاستدامة.
- ٣- توفير المعلومات التي تفيد في تقييم مقدره الشركة على الاستمرار في المستقبل وتقدير التندفقات النقدية المستقبلية
- ٤- يعكس الترابط بين العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة والمالية في اتخاذ القرارات التي تؤثر في أداء الشركة في المدى الطويل، وكذلك عمل ربط بين الاستدامة والقيمة الاقتصادية للشركة. ويرى الباحث أن الهدف الأساسي للتقارير المتكاملة هو الاستجابة لاحتياجات أصحاب

المصالح من المعلومات وتسهل فهمها واستخدامها، بتقديم تقرير واحد مختصر في صفحات قليلة يجمع بين المعلومات المالية، وغير المالية بطريقة تعكس الترابط، والتكامل بين المعلومات وكيفية العامل مع القضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية، والحوكمة من أجل تكوين قيمة للشركة والمحافظة عليها، خاصة عند إدراج قائمة القيمة المضافة سيساعد ذلك على وجود معلومات قيمة ومختصرة تفيد في بيان مقدره الشركة على تكوين قيمة والحفاظ عليها في المدى القصير والمتوسط والطويل وتوفر كذلك معلومات عن جانب توزيع القيمة المتكونة داخل الشركة لمستخدمي التقارير المتكاملة أي تحقق هدف التقارير المتكاملة.

رابعاً: مبادئ إعداد التقارير المتكاملة:

توجد عدة مبادئ لإعداد التقارير المتكاملة نصت على: (Lukomanik, 2013)

التركيز الإستراتيجي وهو: يعني ضرورة أن تتضمن إستراتيجية الشركة المفصح عنها كافة الأبعاد التي تهم الإدارة والمتضمنة في التقارير المتكاملة، كما ينبغي أن تكون هذه الأبعاد بمثابة الحد الأدنى الذي يفي باحتياجات أصحاب المصالح، وهو ما تحققه قائمة القيمة المضافة، والربط بين المعلومات بغرض تفعيل العلاقات بين مكونات نظام المعلومات الداخلي بالشركة من (مدخلات وعمليات تشغيل ومخرجات)، وتفعيل التغذية العكسية من قبل أصحاب المصالح، كما يجب تحديد حدود للبيئة الخارجية وتوضيح كيف تتفاعل مع نظام الشركة، **والتوجه نحو المستقبل** يعني ضرورة أن تتضمن التقارير المتكاملة تقييم لأداء المتوقع للشركة من وجهة نظر الإدارة على أن يكون تقييم متكامل الأبعاد، ومتوافق مع الأهداف الإستراتيجية للشركة، **والاستجابة لأصحاب المصالح** بمعنى أن يركز القائمون على إعداد التقارير المتكاملة على تلبية احتياجات أصحاب المصالح من المعلومات التي تساعدهم على اتخاذ القرارات، **والإيجاز** بمعنى أن تكون التقارير المتكاملة موجزة ومختصرة حتى يسهل قراءتها وفهمها، لكي تتلاقى عيوب التقارير التقليدية، والأهمية النسبية بمعنى يتم إدراج العناصر الهامة، والتي يؤدي حذفها إلى التأثير الجوهرى على فهم المعلومات التي تساعد على التقييم واتخاذ القرارات، **والاتساق والقابلية للمقارنة** بمعنى أن تتضمن التقارير المتكاملة معلومات متسقة، ويمكن مقارنتها مع غيرها من الشركات أو مع الشركة نفسها.

وهناك من يقسم المبادئ في شكل مجموعات مثل: (إيمان، ٢٠١٢)

فنتقسم إلى: المبادئ المتعلقة بنطاق التقرير والحدود (الإفصاح الكامل عن نطاق وحدود التقرير)؛ حيث يتم الإفصاح عن نطاق التقرير وفقاً لمبدأ الإفصاح الكامل، ويتضمن تحديد مجال وحدود التقرير، وتحديد الوحدات التي يشملها التقرير مثل: الفروع، وطبيعة المعلومات الواجب توفيرها عن كل وحدة، وكذلك معلومات عن الفترة التي يغطيها التقرير، كما يجب الإفصاح عن مدخل الإدارة في إعداد التقرير وطبيعة المعلومات ذات الصلة بالمخاطر، **والمبادئ المتعلقة باختيار محتوى التقرير** وهذه المجموعة من المبادئ تتطلب تحديد محتوى التقرير بدرجة عالية من الحكم المهني والمهارة لتقديم صورة متوازنة ومعقولة عن الشركة وأنشطتها، **والمبادئ المتعلقة بنوعية أو جودة المعلومات المفصح عنها** ويجب أن تقابل المعلومات المفصح عنها بخصائص للتأكيد على جودتها، منها القابلية للمقارنة والاتساق والقابلية؛ للتحقق والوقئية والقابلية للفهم، والوضوح.

ويرى الباحث أنه عند إلزام الشركات هذه المبادئ عند إعداد التقارير المتكاملة؛ فستؤدي التقارير المتكاملة دورها بجدارة في تقديم المعلومات لأصحاب المصالح؛ حيث تنصف المعلومات بالمصداقية والوضوح، وسهولة الفهم.

خامساً: التقرير المتكامل وفقاً للإطار المفاهيمي الصادر عن المجلس الدولي للتقرير المتكامل (IFRS): على الرغم من نجاح تجربة جنوب أفريقيا والأطوار الصادر عن لجنة التقرير المتكامل بجنوب أفريقيا IRCSA والذي دعا لأول مرة لإعداد التقرير المتكامل، إلا أنه ركز على فكرة عرض تقرير واحد

يضم المعلومات المالية وغير المالية بما فيها معلومات الاستدامة ولم يتطرق إلى فكرة توضيح قدرة الشركة على خلق القيمة في الأجل القصير والمتوسط والطويل، لذا تم تشكيل المجلس الدولي للتقرير المتكامل في أغسطس ٢٠١٠، وهو تحالف عالمي من الجهات التنظيمي والمستثمرين والشركات وواضعي المعايير والمنظمات غير الحكومية. (IRCSA, 2011)

ويعتمد هذا الإطار على عملية التفكير المتكامل كأساس لاعداد التقرير ويقصد بها الإدراك الفعال من قبل الشركة للعلاقات المترابطة بين وحداتها التشغيلية والإدارية المختلفة ورؤوس الأموال التي تستخدمها الشركة أو تؤثر فيها مما يدي إلى عملية اتخاذ قرار متكاملة تركز على خلق القيمة في الأجل القصير والمتوسط والطويل ويدعم عملية الرقابة والمساءلة فيما يخص استخدامات رؤوس الأموال (المالية والتشغيلية والفكرية والبشرية والاجتماعية والبيئي).

ويرى الباحث أن نجاح أي منشأة وقدرتها على الاستمرار في بيئة الأعمال الحديثة وتحقيق ميزة تنافسية أمام منافريها تكمن في كفاءة إدارة التأثيرات المختلفة لنشاط الشركة على رؤوس الأموال المختلفة والقيمة التي تضيفها الشركة لكل نوع من تلك الأنواع.

تحليل المحتوى المعلوماتي لتقارير الأعمال المتكاملة:

قامت لجنة التقرير المتكامل بجنوب أفريقيا IRC بإصدار ورقة مناقشة في عام ٢٠١١، تضمنت إطاراً للتقرير المتكامل يحدد المحتوى المعلوماتي لتقارير الأعمال المتكاملة، في شكل بعض العناصر المقترحة الممكن تضمينها بذلك التقرير، والنطاق والمكونات الرئيسية للتقارير المتكاملة، والمبادئ التي يجب أن تبعها الشركات عند إعداد تلك التقارير. كما قامت اللجنة الدولية لإعداد التقارير المتكاملة IIRC في عام ٢٠١٣، بإصدار مسودة مبدئية لمشروع إطار للتقرير المتكامل، ولا زالت تتلقى التعليقات بغرض التوصل لمبادئ توجيهية وعناصر تحكم المضمون العام للتقرير المتكامل، يعرض لها الباحث ببعض التفصيل كالتالي:

مبادئ إعداد تقارير الأعمال المتكاملة:

صنفت (IRC, 2011) هذه المبادئ في ثلاثة مجموعة وهي المبادئ المتعلقة بنطاق التقرير والحدوث، والمبادئ المتعلقة باختيار محتوى التقرير، والمبادئ المتعلقة بنوعية المعلومات المفصح عنها، وذلك على النحو التالي: (عبدالفتاح، ٢٠١٢)

● المبادئ المتعلقة بنطاق التقرير والحدود (الإفصاح الكامل عن نطاق وحدود التقرير):

يتم الإفصاح عن نطاق وحدود التقرير وفقاً لمبدأ الإفصاح الكامل، ويتضمن تحديد مجال وحدود التقرير تحديد الوحدات الواجب عرضها بالتقرير (مثل الفروع)، وطبيعة المعلومات الواجب توفيرها عن كل وحدة. وينبغي أن يتناول التقرير الأداء مشمولاً بفترة التقرير، ويجب الإفصاح عن مدخل الإدارة في إعداد التقرير، وطبيعة المعلومات ذات الصلة بالمخاطر والفرص. (علي، ٢٠١٢)

● المبادئ المتعلقة باختيار محتوى التقرير:

يتطلب تحديد محتوى التقرير درجة عالية من الحكم المهني والمهارة، لتقديم صورة متوازنة ومعقولة عن الشركة وأنشطتها، ويجب أن تتوافر في المعلومات الواجب إدراجها بالتقرير خصائص الملاءمة، والعرض العادل، والاكتمال، والحيادية والخلو من الأخطاء، والأهمية النسبية.

● المبادئ المتعلقة بنوعية أو جودة المعلومات المفصح عنها:

يجب أن تقابل المعلومات المفصح عنها بخصائص للتأكيد على جودتها، منها القابلية للمقارنة والاتساق والقابلية للتحقق، والوقتية والقابلية للفهم، والوضوح.

● العناصر التي ينبغي إدراجها في تقرير الأعمال المتكامل:

لتحقيق الأهداف المعلنة للتقارير المتكاملة، يجب على الشركة أن تفصح عن الآتي:

- أ- **حالة الشركة:** ينبغي أن يتضمن التقرير وصفا موجزاً لنطاق وحدود التقرير المتكامل، والفترة التي يغطيها التقرير وحدود التقرير مشيراً إلى النطاق الجغرافي، والشركات التابعة والمشاريع المشتركة، وطبيعة المعلومات المقدمة لكل كيان، والعملية المستخدمة لتحديد حدود التقرير، ومبادئ التقرير التي تم تطبيقها، والسياسات والممارسات المتعلقة بالتوكيد على التقرير.
- ب- **نظرة عامة على الشركة ونموذج الأعمال، وهيكل الحوكمة:** ينبغي أن يتضمن التقرير وصفا عاما للشركة، وهيكل الحوكمة، من خلال لمحة موجزة عن الشركة مشيراً إلى اسم الشركة، وحجم وموقع عملياتها وأنشطتها الرئيسية للشركة، بما في ذلك المنتجات والخدمات، والهيكل التنظيمي، وبياناً موجزاً لنموذج الأعمال واصفا الطريقة التي يتمكن الشركة في الوقت الراهن من خلق القيمة.
- ت- فهم سياق التشغيل: يتضمن ذلك وصفا موجزاً للاتجاهات الاجتماعية والقضايا البيئية، والاقتصادية ذات الصلة بأنشطة الشركة الحالية والمتوقعة، فضلات عن القضايا والاتجاهات التي تكون محددة من قبل الجهات التنظيمية والقضايا والاتجاهات المحلية والعالمية.
- ث- تحديد المخاطر والفرص: ينبغي أن يحتوي التقرير على معلومات موجزة بالمخاطر والفرص الرئيسية التي تؤثر على الشركة في الأنشطة الحالية والمتوقعة على أساس التأثيرات الجوهرية والقضايا والعلاقات.
- ج- الأهداف الإستراتيجية والكفاءات: ينبغي على الشركة توفير معلومات عن الأهداف الإستراتيجية والغايات والكفاءات التنظيمية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، وقائمة مختصرة لمؤشرات الأداء الرئيسية والتي يتم الرجوع إليها كمقياس للأداء ومتطلبات الكفاءة، ويجب أن تغطي المدى القصير والفترات متوسطة وطويلة الأجل.
- ح- تقييم أداء الشركة: ويشمل الأداء المالي الحالي ومقاييس الأداء الأخرى الملائمة ويجب أن يتضمن التقرير وصفا موجزاً لأنشطة الشركة التي قامت بها لتحقيق أهدافها الإستراتيجية، وكذلك استعراضاً موجزاً لنتائج هذه الأنشطة وأيضاً استعراض الأداء المتكامل الشامل.
- خ- المعلومات المالية الموجزة في التقرير المتكامل: ينبغي أن تكون المعلومات المالية كافية لتمكين أصحاب المصالح من تكوين رأي سليم عن أداء الشركة.
- د- أهداف الأداء في المستقبل: ينبغي أن يشمل التقرير المتكامل معلومات عن أنشطة الشركة المستقبلية والأداء والأهداف المتوقعة، وذلك في ضوء تقييمها للأداء الأخير، وفهم الاتجاهات المجتمعية وتوقعات أصحاب المصالح.
- ذ- سياق الأجور: ينبغي الإفصاح عن معلومات عن أجور العاملين عموماً وكبار التنفيذيين على وجه الخصوص والكيفية التي تم بها تحديد الأجر في الفترة، فضلاً عن العوامل التي قد تؤثر على الأجر في المستقبل.
- ر- تعليق تحليلي: ينبغي أن يتضمن التقرير تعليقاً تحليلياً قصيراً يعكس فهم إدارة الشركة لأدائها الحالي والمتوقع وكيفية تحسين الآثار والتخلص أو التخفيف من الآثار السلبية.
- ز- التأكيدات: لإضفاء الثقة على أنشطة الشركة يجب أن يكون التوكيد شاملاً لجميع الجوانب المالية والاجتماعية والاقتصادية والحوكمة وتغطية القضايا بتأكيدات معقولة.

مسودة مشروع اللجنة الدولية لتقرير الأعمال المتكامل IIRC لإعداد إطار دولي:

اتفقت هذه المسودة مع ورقة المناقشة الصادرة عن لجنة التقرير المتكامل بجذوب أفريقيا في البنود التي تكون مناسبة لإدراجها في التقرير المتكامل، وأكدت على البعد الحوكمي، فلا بد أن يجيب التقرير المتكامل عن السؤال الأي كيف يمكن أن يدعم هيكل الحوكمة قدرة الشركة على خلق القيمة؟ فيجب أن يفصح عن معلومات خاصة بقيادة الشركة، والمهارات في صنع الإستراتيجية والقرارات وثقافتها العلاقة مع أصحاب المصالح، وهيكل الأجور متضامناً كل المعلومات الكمية والنوعية لترتيبات الأجور.

كما أكدت المسودة على معنى خلق القيمة، وأن الشركة لا تخلق القيمة بمفردها ولكن الظروف الاقتصادية والتكنولوجية والقضايا البيئية والاجتماعية وما تخلفها من تحديات ويمكن استخدام مقاييس لقياس خلق القيمة مثل، النواحي المالية خاصة النمو في المبيعات، الحصة السوقية، والكفاءة التشغيلية.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الإصدارات هي امتداد لمبادرة التقرير العالمي، وتتفق كثيرا مع وتمثل تطورا لها، حيث لم تستطع GRI استخلاص العلاقات الموضوعية بين جوانب الأداء المختلفة، وأن كان الإصدار الأخير GRI.G4 يسعى لتلافي هذه القصور، ومن ناحية أخرى تسعى إصدارات التقارير المتكاملة لإيجاد علاقة سببية بين الجوانب المالية وغير المالية، وأن كانت هذه العلاقة غير واضحة بشكل مباشر حتى الآن. بل إن تلك المحاولات هي محاولات تراكمية، مما يعني قرب الوصول لمعيار دولي، ومن الواضح أن هناك سير في الاتجاه الصحيح، لإنتاج معلومات مالية وغير مالية، ويجب الاستفادة من ممارسة بعض الشركات العالمية الرائدة في مجال إعداد معلومات مالية وغير مالية، ويجب الاستفادة من ممارسة بعض الشركات العالمية الرائدة في مجال إعداد التقارير المتكاملة، ولا بد من دفع قوى السوق والتنظيمات المهنية لإصدار معيار محاسبي خاص بالتقارير المتكاملة، يأخذ في حسبانته تجارب الدول المختلفة كجنوب إفريقيا. ويخلص الباحث مما سبق إلى أن جنوب إفريقيا بدأت مبكرا في طريق وضع إرشادات لأعداد تقارير الأعمال المتكاملة، وكذلك اللجنة الدولية للتقرير المتكامل IIRC، في محاولة للتواصل لتوافق في الآراء للوصول لأفضل الممارسات من خلال تحديد نطاق ومكونات تقارير الأعمال المتكاملة، وهي وجود محاولات جيدة تسير في اتجاه نحو وضع إطار مقبول قبولاً عالمياً لتقارير الأعمال المتكاملة التي تجمع النواحي المالية والبيئية والاجتماعية والحوكومية في شكل واضح وموجز ومختصر وقابل للمقارنة. وأن كانت تحتاج لمزيد من المحاولات.

مفهوم قيمة المنشأة:

قيمة المنشأة هي المحور الذي يدور حوله إتخاذ القرارات والتصرفات المالية وغير المالية، ولذلك تحولت كثير من المنشآت نم هدف تعظيم الربح إلى هدف تعظيم قيمة المنشأة كهدف استراتيجي حيث يتميز الهدف الأخير بمشولته ومراعاته لعناصر لم تتمكن إدارة المنشأة من مراعاتها مع هدف تعظيم الربح كالمخاطرة ومعدلات النمو، والتغير في القوة الشرائية، أن قيمة المنشأة هي عبارة عن المعدل النقدي كأساس للشراء عندما تتوافر الفرصة والرغبة لدى المشتري والتي يكون على استعداد للتخلي عنها في مقابل اتمام عملية الاقتناء.

إهتم الفكر المحاسبي بتحديد قيمة المنشأة، لاسيما بعدما تغير الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه الإدارة من العمل على تعظيم ربحية المنشأة إلى العمل على تعظيم قيمة المنشأة في سوق المال، والذي أصبح من أهم الأهداف الرئيسية التي تسعى إدارة المنشأة لتحقيقها. (ايمان، ٢٠١٤)

ونتيجة لذلك فقد تزايد الاهتمام بهذا المفهوم، وما يتبع ذلك من التأثير ليس فقط على مختلف قرارات وسياسات إدارة الوحدات فيما يختص بمجالات الاستثمار والتمويل، وتوزيع الأرباح، بل يمتد ليشتمل أيضا على قرارات كافة الأطراف الخارجية التي تهتم بتحديد القيمة الحقيقية، وكذلك بهدف بتحسين قدرتها على الإبداع، وترويج منتجات جديدة ذات طابع فريد، وتعزيز المنافسة وزيادة حصتها السوقية، وتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة، بهدف تعظيم ثروة أصحاب المصالح، ورضا العملاء والعاملين، وتحقيق منافع اقتصادية ورفاهية للمجتمع.

وبالتالي فقد أصبح تحديد قيمة المنشأة المحور الذي يدور حوله إتخاذ القرارات والتصرفات المالية وغير المالية ولذلك تحولت كثير من المنشآت إلى هدف تعظيم قيمة المنشأة كهدف إستراتيجي، حيث يتميز هذا الهدف بشموليته ومراعاته لعناصر لم تتمكن إدارة المنشآت من مراعاتها مع هدف تعظيم الربح، ومن أمثلة تلك العناصر (المخاطرة، ومعدلات النمو، والتغيير في القوة الشرائية). (نبيل، ٢٠١٣)

وغالبا ما تعرف قيمة المنشأة بأنها " عملية تحديد القيمة الاقتصادية لها في جميع المجالات طبقا لهدف المنشأة الذي تسعى لتحقيقه، حيث أن الهدف الرئيسي للمنشآت هو هدف تعظيم ثروة الملاك، وعليه فإن المنشأة ككل يجب أن تسعى نحو تحقيق هذا الهدف، وينسحب هذا بالضرورة على مختلف إدارات المنشأة.

وبالتالي أن قيمة المنشأة تكمن في قدرتها على تلبية احتياجات شريحة ما من المجتمع. وتقديرها يجب أن يكون عن طريق وحدة النقد المتداولة حيث أن الفرد لديه دائما إستعدادا لدفع ثمن ما يراه مناسباً لتلبية احتياجاته، وأن محاولة تقدير قيمتها هي عملية ليست سهلة حيث تتطلب نوعية من الكوادر البشرية والمدرّبة، والقادرة على العمل في ظل بيئة تتسم بالديناميكية والسرعة، ومحدودية البيانات والمعلومات، وقياس قيمة المنشأة يتحدد من خلال الميزانية أو المركز المالي للمنشأة في لحظة معينة.

أي أنها تمثل الترجمة المالية لأداء المنشأة، حيث أن أي تحسن في أداء المنشأة يصاحبه زيادة في قيمتها، كما أن أي قصور في أداء المنشأة أو نواحيها التنظيمية والإدارية والتشغيلية يؤدي إلى انخفاض قيمتها السوقية والاقتصادية.

ويستخلص مما سبق إلى قيمة المنشأة التي تسعى الدراسة إلى تحديدها هي سمعة المنشأة داخل المجتمع، من خلال تبنيها المسؤولية البيئية والاجتماعية والتي تكفل حماية المنشأة لحقوقها دون المساس بحقوق المجتمع، من خلال تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة.

وبعد ما ذكر من مفاهيم للقيمة وأنواع وأسس، ومبادئ تحكم قياس هذه القيمة بالشكل الصحيح بما يعطي نتائج مرضية وغير مضللة لأصحاب المصلحة، فإن الباحث سيقوم في الفقرة التالية بالتركيز على مداخل قياس هذه القيمة وتحديد مميزات وعيوب كل مدخل.

أساليب قياس قيمة المنشأة: (ابو حفص ، ٢٠١٤)

أ- أسلوب التكلفة التاريخية: وفقا لذلك الأسلوب يتم الاستناد على ما تحتويه القوائم المالية من بيانات في تحديد قيمة المنشأة وذلك اعتمادا على التكلفة التاريخية لبند القوائم المالية، وتتمثل تلك التكلفة في مقدار ما تتحمله المنشأة من نقيه في سبيل الحصول على الأصول.

ب- أسلوب التكلفة التاريخية المعدلة: في ظل هذا الأسلوب يتم تعديل بنود التكلفة التاريخية وفقا للتغيرات في المستوى العام للأسعار، ويختلف هذا الأسلوب عن أسلوب التكلفة التاريخية في أنه يستخدم الأرقام القياسية للأسعار من أجل تعديل بنود القوائم المالية وذلك بما يمكن من إجراء المقابلة بين الإيرادات وتكلفة الحصول عليها.

ت- أسلوب القيمة العادلة: تعرف القيمة العادلة وفقا لمعايير المحاسبية الولية على أ،ها المبلغ الذي يمكن مبادلة الأصل به أو سداد الالتزام بين أطراف راعية في التعامل على أساس تجاري بحث كما عرف المعيار رقم (١٥٧) من معايير المحاسبة المالية القيمة العادلة على أنها تلك السعر الذي يتسلمه البائع عند بيع أحد الأصول أو يفعه عند تحويله لأحد الالتزامات في عملية منتظمة بين شركاء السوق في تاريخ القياس.

ث- ثالثاً: العلاقة بين خلق قيمة المنشأة وأصحاب المصالح في ظل تطبيق تقارير الأعمال المتكاملة:

ج- فقد أشار المجلس الدولي للتقارير المتكاملة أن تقارير الأعمال المتكاملة يجب أن تهتم بخلق قيمة للمنشأة عبر الزمن، باستخدام الموارد المتوفرة ومن خلال أنشطة المنشأة، ويجب أن تأثر تلك القيمة على المنشأة وعلى أصحاب المصالح، حيث ينعكس ذلك على أصحاب رأس المال باعتبار أن تلك القيمة لهم ولغيرهم. (سلوي، ٢٠١٥)

ح- وأن خلق القيمة يعطي مؤشرا لمدى قدرة الشركة على الاستمرار في تحقيق أهدافها، مع ملاحظة أن التأثير على القيمة قد يكون إيجابي أو سلبي حسب استغلال المنشأة للموارد المتاحة، وأيضا بحسب علاقتها مع أصحاب المصالح وأصحاب رأس المال والمجتمع والبيئة الخارجية، وتتضمن البيئة الخارجية الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والتغيرات التكنولوجية والتحديات البيئية،

وتمارس المنشأة أنشطتها في ظل هذه الظروف، وعليها أن تعلن عن رؤيتها ورسالتها بطريقة واضحة ومفهومة وقابلة للتحقق في ظل نموذج الأعمال التي تلتزم به، ومن خلال أنشطتها التي يجب أن تتضمن التخطيط الجيد لتصنيع المنتجات أو تقديم الخدمات وأيضا التوظيف الجيد لما تملكه من موارد ومعارف وخبرات.

- خ- وفي نفس الاتجاه أن مفهوم خلق القيمة باعتبارها خط إرشادي لإدارة الشركة يعمل على الاهتمام بكل أصحاب المصالح، فالمساهمون يهتمون بمؤشرات قيمة المنشأة التي تستند على زيادة العائد على المساهمة، والنمو في المبيعات وزيادة قيمة عائد الأسهم وزيادة الحصة السوقية والأرباح.
- د- كما يهتم باقي أصحاب المصالح بالمعلومات التي تؤدي إلى خلق قيمة المنشأة، فالعاملون يهتمون بمدى توفير المناخ الملائم لهم في العمل وتقدير جهودهم من خلال الترقيات والمكافآت كما يهتم العملاء بتوفير احتياجاتهم من المنتجات والخدمات بشكل واسع ودائم والمحللون الماليون يهتمون بالمعلومات التي توضع مدى استقرار المنشأة وقدرتها على البقاء من خلال الفرص الاستثمارية، كما أن المقرضين يهتمون بتوفير معلومات توضح مدى قدرة الشركة على السداد.
- ذ- وتمثل المعلومات غير المالية عاملا هاما في خلق قيمة المنشآت وزيادة ثروتها، حيث أن تلك المعلومات تمثل مؤشرات لها تأثير على سمعة المنشأة ونموها في الأجل الطويل، بما ينعكس على تقييم أصحاب المصالح لتلك القيمة إيجابيا.
- ر- كما أن خلق القيمة هو أساس التقارير المتكاملة، وهو أحد المفاهيم الأساسية التي تعتمد عليها، وتقوم الشركات بخلق قيمة لها نتيجة تفاعل أبعاد اجتماعية واقتصادية وبيئية وإنسانية وبالتالي فإن تقارير الأعمال المتكاملة تمثل مدى قدرة المنشأة على زيادة ثروتها والحفاظ عليها.
- ز- ويستنتج الباحث أن مفهوم خلق قيمة المنشأة ينشأ نتيجة تضافر العديد من العوامل منها عوامل الابتكار، الجودة، العلاقات مع العملاء، قيمة العلامة التجارية، والقدرات الإدارية والتكنولوجية، فهو مزيج من الأداء المالي وغير المالي حيث يرتبط من الجانب غير المالي بتقييم أصحاب المصالح للمسؤولية الاجتماعية والبيئية والحوكومية والإنسانية التي تقدمها المنأة بما يساعد على استمرار خلق قيمة لها في المستقبل والحفاظ عليها.

ثالثاً: الدراسة التطبيقية

مرحلة جمع وإدخال ومعالجة البيانات

نظراً لتعذر استخدام أسلوب الحصر الشامل في جمع البيانات الخاصة بالدراسة وذلك نظراً لاعتبارات الوقت والجهد والتكلفة، فقد اعتمد الباحث على أسلوب العينة باستخدام العينة العشوائية البسيطة وتم الاعتماد في تحديد حجم العينة على المعادلة التالية: (Ranjan, 1996).

- معادلة العينة:

$$n = \left(\frac{Z_{\alpha/2} \times S}{d_i} \right)^2$$

1- حجم العينة = n

2- القيم المعيارية المقابلة $Z_{\alpha/2} = 1,96$

3- قيمة خطأ التقدير $d_i = (0,05)$

4- الانحراف المعياري للعينة الاستطلاعية = s

$$n = \left(\frac{1.96 \times s}{0.10} \right)^2 = \sim$$

$$n = \left(\frac{1.96 \times 0.36}{0.05} \right)^2$$

$$n = 199$$

وقد تم توزيع وتجميع قائمة الاستقصاء من المتخصصين بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية محل الدراسة التي تدخل في نطاق الدراسة ويعكس الجدول التالي نسبة الاستجابة والقوائم الصحيحة التي تصلح للاختبارات الإحصائية.

بيان بأعداد قوائم الاستقصاء الموزعة والصحيحة

العدد	بيان
١٥٠	القوائم الموزعة
١٤٤	القوائم التي تم الحصول عليها
٤	القوائم المستبعدة
١٤٠	القوائم الصحيحة
%٩٣,٣	نسبة القوائم الصحيحة

ويتضح من الجدول السابق أن عدد القوائم الصحيحة التي تم إدخالها واختبارها إحصائياً ١٤٠ مفردة، حيث تمثل نسبة الردود الصحيحة حوالي %٩٣,٣ وتعتبر هذه نسبة استجابة مرتفعة.

إثبات اختبارات الفروض الإحصائية للدراسة الميدانية:

الفرض الأول:

لا توجد أختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصى بشأن محددات وضوابط الإفصاح المتكامل بالشركات الكويتية المسجلة في سوق الأوراق المالية.

الأسلوب الإحصائي المستخدم:

- تم استخدام دالة إحصائية معنوية اختبار "ت" One Sample T-Test لعينة واحدة تثبت التحقق من مدى اتجاه آراء المستقصى منهم حول محددات وضوابط الإفصاح المتكامل بالشركات الكويتية المسجلة في سوق الأوراق المالية.

فءول رقم (ف)

فوفف الففففف من ماف اففاه الآراء ففو مففافاف وفضوافف الإفصاف المففافف بالشركاف الكوففففة المسففة فف ففوق الأوراق الماففة

فاسفءافم افففافاف فففة واففة One Sample Test (افففاف المففوف عن فففة ف)

القرار		فففة ف	افرفاف الفرفة	العء	الاففراف المفعارف	المففوف الفسافف	المفور
الافلفة	مففوف المفعوففة						
الافلفة	**ف,ف	فف,ففف	ففف	ففف	ف,فف	ف,فف	مففافاف وفضوافف الإفصاف المففافف بالشركاف الكوففففة المسففة فف ففوق الأوراق الماففة

** الافلفة عنء مففوف مفعوففة افل من ف,ف

من الفءول السابق فففض:

- فوفف فروف ذات الافلفة إحصاففة بفن مففوفف العففة والمففوف الففففف للفففة المفافة (ف) وذللك فاسفءافم مففوف عففة واففة ففف بلفف فففة "ف" (فف,ففف), بمففوف فسافف (ف,فف), وهاذا اكفر من المففوف الففففف الالف المففوفف فففة المففوفف على أساسه عنء مففوف مفعوففة افل من (ف,ف), بمعنى فوفف اففاه اففابف لآراء المففوفف منفف بالمواففة واففففف فف الآراء على مففافاف وفضوافف الإفصاف المففافف بالشركاف الكوففففة المسففة فف ففوق الأوراق الماففة.

وففافل الفافف ففما فلفف عرض وففلفل ففافف افففاف Kruskal - Wallis لإجاباف المففوفف منفف لافففاف ففة الفرفف ففبعا للرفة الوفففففة.

الأسلوب الإحصافف المففوفم:

- افففاف كروفكال وبلز Kruskal-Wallis لففففف مفف الاختلافاف بفن آراء المففوفف منفف لعففة الافراسة وققا للرفة الوفففففة.

جدول رقم (٤)

قياس معنوية الإختلافات بين آراء المستقصى منهم محددات وضوابط الإفصاح المتكامل بالشركات الكويتية المسجلة في سوق الأوراق المالية تبعاً للدرجة الوظيفية باستخدام اختبار كروسكال ويلز Krukal-Wallis

القرار		Krukal-Wallis	متوسط الرتب				المحور
الدلالة	Sig. (P. Value) مستوى المعنوية		موظفي سوق الأوراق المالية	المحللون الماليون	مدققين	معدّي التقارير	
غير دالة	٠,٢٧	٣,٨٩٨	٧٥,٠٣	٦٠,٩٦	٧٨,٢٩	٦٨,٣٢	محددات وضوابط الإفصاح المتكامل بالشركات الكويتية المسجلة في سوق الأوراق المالية

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

- لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية لآراء المستقصى منهم تبعاً للوظيفة فيما يتعلق بمحور (محددات وضوابط الإفصاح المتكامل بالشركات الكويتية المسجلة في سوق الأوراق المالية) في التخصصات الوظيفية المختلفة، حيث بلغت قيمة " كروسكال ويلز " (٣,٨٩٨)، عند مستوى معنوية أكبر من (٠,٠٥).
- مما يدلنا على الإتفاق في آراء المستقصى منهم تبعاً للدرجة الوظيفية.

اثبات الفرض الأول:

تم قبول الفرض القائل لا توجد أختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصى بشأن محددات وضوابط الإفصاح المتكامل بالشركات الكويتية المسجلة في سوق الأوراق المالية.

الفرض الثاني:

لا توجد أختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصى منهم حول محددات خلق قيمة المنشأة. وذلك باستخدام دالة إحصائية معنوية One Sample T-Test لعينة واحدة تثبت التحقق من مدى اتجاه الآراء نحو محددات خلق قيمة المنشأة.

جدول رقم (٥)

يوضح التحقق من مدى اتجاه الآراء نحو " محددات خلق قيمة المنشأة " باستخدام اختبارات عينة واحدة (One Sample Test) (اختبار المتوسط عن قيمة ٣)

القرار		قيمة ت	درجات الحرية	العدد	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحور
الدلالة	مستوى المعنوية						
دالة	**٠,٠١	٢٦,٣٣٩	١٣٩	١٤٠	٠,٥٨	٤,٣٠	محددات خلق قيمة المنشأة

** دالة عند مستوى معنوية اقل من ٠,٠١

من الجدول السابق يتضح:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي العينة والمتوسط الطبيعي للقيمة المحايدة (٣) وذلك باستخدام متوسط عينة واحدة حيث بلغت قيمة "ت" (٢٦,٣٣٩)، بمتوسط حسابي (٤,٣٠)، وهذا أكبر من المتوسط الطبيعي الذي اختبرت قيمة المتوسط على أساسه عند مستوى معنوية اقل من (٠,٠٥)، بمعنى وجود تأثير فعال واتجاه ايجابي لآراء المستقصى منهم بالموافقة على (محددات خلق قيمة المنشأة).

- يوجد اتفاق ذو دلالة معنوية بين آراء المستقصى منهم حول الاتجاه الايجابي نحو محور (محددات خلق قيمة المنشأة).

- وتناول الباحث فيما يلي عرض وتحليل نتائج اختبار Kruskal-Wallis لتحديد مدى الاختلافات بين آراء المستقصى منهم في عينة الدراسة لإختبار صحة الفرض حول محددات خلق قيمة المنشأة وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (٦)

قياس معنوية الإختلافات بين آراء المستقصى منهم حول (محددات خلق قيمة المنشأة) تبعا للدرجة الوظيفية

باستخدام اختبار كروسكال ويلز Kruskal-Wallis

القرار		Kruskal-Wallis	متوسط الرتب				المحور
الدلالة	Sig. (P. Value) مستوى المعنوية		موظفي سوق الأوراق المالية	المحللون الماليون	مدققين	معدّي التقارير	
غير دالة	٠,٦٧	1.520	68.43	68.86	76.57	66.64	محددات خلق قيمة المنشأة

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

- لا توجد إختلافات ذات دلالة إحصائية لآراء المستقصى منهم تبعا للوظيفة فيما يتعلق بمحور (محددات خلق قيمة المنشأة) في التخصصات الوظيفية المختلفة، حيث بلغت قيمة " كروسكال ويلز " (١,٥٢٠)، عند مستوى معنوية أكبر من (٠,٠٥).

- مما يدلنا على الإتفاق في آراء المستقصى منهم تبعا للدرجة الوظيفية.

اثبات الفرض الثاني:

- نقبل الفرض القائل لا توجد اختلافات بين آراء المستقصى منهم حول محددات خلق قيمة المنشأة.

الفرض الثالث:

لا توجد أختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصى منهم حول احتياجات المستثمرين من الإفصاح عن تقارير الأعمال المتكاملة عند اتخاذ قرار الاستثمار.

باستخدام دالة إحصائية معنوية One Sample T-Test لعينة واحدة لنثبت التحقق من مدى اتجاه الآراء نحو احتياجات المستثمرين من الإفصاح عن تقارير الأعمال المتكاملة عند اتخاذ قرار الاستثمار.

جدول رقم (٧)

يوضح التحقق من مدى اتجاه الآراء نحو احتياجات المستثمرين من الإفصاح عن تقارير الأعمال المتكاملة عند اتخاذ قرار الاستثمار باستخدام اختبارات لعينة واحدة إختبار المتوسط عن قيمة ٣

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العدد	درجات الحرية	قيمة ت	القرار	
						الدلالة	مستوى المعنوية
احتياجات المستثمرين من الإفصاح عن تقارير الأعمال المتكاملة عند اتخاذ قرار الاستثمار	٤,٤٦	٠,٥٠	١٤٠	١٣٩	٣٤,٧٠٢	**٠,٠١	دالة

** دالة عند مستوى معنوية اقل من ٠,٠١

من الجدول السابق يتضح:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي العينة والمتوسط الطبيعي للقيمة المحايدة (٣) وذلك باستخدام متوسط عينة واحدة حيث بلغت قيمة "ت" (٣٤,٧٠٢)، بمتوسط حسابي (٤,٤٦)، وهذا اكبر من المتوسط الطبيعي الذي اختبرت قيمة المتوسط على أساسه عند مستوى معنوية اقل من (٠,٠٥)، بمعنى وجود تأثير فعال واتجاه ايجابي لآراء المستقصى منهم بالموافقة على (احتياجات المستثمرين من الإفصاح عن تقارير الأعمال المتكاملة عند اتخاذ قرار الاستثمار).

-يوجد اتفاق ذو دلالة معنوية بين آراء المستقصى منهم حول الاتجاه الايجابي نحو محور (احتياجات المستثمرين من الإفصاح عن تقارير الأعمال المتكاملة عند اتخاذ قرار الاستثمار).

- وتناول الباحث فيما يلي عرض وتحليل نتائج اختبار Kruskal - Wallis لتحديد مدي الاختلافات بين آراء المستقصى منهم في عينة الدراسة لاختبار صحة الفرض حول احتياجات المستثمرين من الإفصاح عن تقارير الأعمال المتكاملة عند اتخاذ قرار الاستثمار وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (٨)

قياس معنوية الإختلافات بين آراء المستقصى منهم حول محور (احتياجات المستثمرين من الإفصاح عن تقارير الأعمال المتكاملة عند اتخاذ قرار الاستثمار) تبعاً للدرجة الوظيفية

باستخدام اختبار كروسكال ويلز Krukal-Wallis

القرار		Krukal-Wallis	متوسط الرتب				المحور
الدلالة	Sig. (P. Value) مستوى المعنوية		موظفي سوق الأوراق المالية	المحللون الماليون	مدققين	معدّي التقارير	
غير دالة	٠,٨٣	٠,٨٥٧	٦٥,٩٨	٦٨,٦٦	٧٤,٨٤	٦٩,٧٥	احتياجات المستثمرين من الإفصاح عن تقارير الأعمال المتكاملة عند اتخاذ قرار الاستثمار

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

- لا توجد إختلافات ذات دلالة إحصائية لآراء المستقصى منهم تبعاً للدرجة الوظيفية فيما يتعلق بمحور (احتياجات المستثمرين من الإفصاح عن تقارير الأعمال المتكاملة عند اتخاذ قرار الاستثمار) في التخصصات الوظيفية المختلفة، حيث بلغت قيمة " كروسكال ويلز " (٠,٨٥٧)، عند مستوى معنوية أكبر من (٠,٠٥).

- مما يدلنا على الإتفاق في آراء المستقصى منهم تبعاً للدرجة الوظيفية.

اثبات الفرض الثالث:

- تقبل الفرض القائل لا توجد إختلافات بين آراء المستقصى منهم حول احتياجات المستثمرين من الإفصاح عن تقارير الأعمال المتكاملة عند اتخاذ قرار الاستثمار.

الفرض الرابع:

- لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين الإفصاح المتكامل وبين تعظيم قيمة المنشأة بالشركات الكويتية المسجلة في سوق الأوراق المالية.

- تم اختبار الفرض من خلال: معامل ارتباط بيرسون واستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

أولاً: معامل الارتباط لقياس العلاقة بين: الإفصاح المتكامل (كمتغير مستقل) وتعظيم قيمة المنشأة بالشركات الكويتية المسجلة في سوق الأوراق المالية (كمتغير وسيط).
 - باستخدام معامل ارتباط بيرسون.

جدول رقم (٩)

العلاقة بين " الإفصاح المتكامل وتعظيم قيمة المنشأة باستخدام معامل ارتباط بيرسون

النتيجة (الدلالة)	مستوى المعنوية	معامل الارتباط (r)	المتغيرات
دالة	**٠,٠١	٠,٦٦٠	إجمالي محوري: الإفصاح المتكامل وتعظيم قيمة المنشأة

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١).

من الجدول السابق يتضح الآتي:

- توجد علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين إجمالي محور الإفصاح المتكامل وتعظيم قيمة المنشأة ، حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٦٦٠) بمستوى معنوية أقل من (٠,٠١).
 تم اثبات وجود علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين الإفصاح المتكامل ومحور تعظيم قيمة المنشأة.
 ثانياً: تحليل الانحدار الخطي البسيط Simple Linear regression لقياس تأثير الإفصاح المتكامل على تعظيم قيمة المنشأة

جدول رقم (١٠)

نموذج الانحدار الخطي البسيط لتحديد معنوية تأثير دور الإفصاح المتكامل على محور تعظيم قيمة المنشأة

معامل التحديد R^2	قيمة "ف" F. test		قيمة "ت" t. test		المعطيات المقدرة β_i	المتغير المستقل
	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	القيمة		
٪٤٣,٥	**٠,٠١	١٠٦,٢٧٩	**٠,٠١	١,٠٨٩	٠,٤١٤	الجزء الثابت
			**٠,٠١	١٠,٣٠٩	٠,٦٦٠	إجمالي: دور الإفصاح المتكامل

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١).

من الجدول السابق يتضح الآتي:

١ - معامل التحديد (R^2)

نجد أن المتغير المستقل (دور الإفصاح المتكامل) يفسر (٪٤٣,٥) من التغير الكلي في المتغير الوسيط (تعظيم قيمة المنشأة)، وباقي النسبة يرجع ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج.

٢- اختبار معنوية المتغير المستقل.

باستخدام اختبار (t.test) نجد أن المتغير المستقل (دور الإفصاح المتكامل)، ذو تأثير معنوي على المتغير الوسيط (تعظيم قيمة المنشأة)، حيث بلغت قيمة "t" (١٠,٣٠٩) وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١).

٣- اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار:

لاختبار معنوية جودة توفيق النموذج ككل ، تم استخدام إختبار (F-test)، وحيث أن قيمة (ف) هي (١٠٦,٢٧٩) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (٠,٠١) ، مما يدل على جودة تأثير نموذج الانحدار على أبعاد تعظيم قيمة المنشأة.

٤- اختبار اعتدالية المتغير التابع :

من فروض الانحدار أن الأخطاء تتوزع توزيعاً طبيعياً معيارياً بمتوسط حسابي (صفر) وانحراف معياري ٠,٩٩، وهذا كما هو واضح عند رسم المدرج التكراري للأخطاء المعيارية للانحدار الخطي.

٥ - معادلة النموذج:

$$\text{تعظيم قيمة المنشأة} = ٠,٤١٤ + ٠,٦٦٠ \text{ دور الإفصاح المتكامل}$$

ومن نموذج العلاقة الإندارويه السابق ، يمكن التنبؤ بدرجات تعظيم قيمة المنشأة ، من خلال قياس مؤشرات دور الإفصاح المتكامل، وتطبيق ذلك النموذج وهو يدل على أن:

-كل زيادة في مؤشرات دور الإفصاح المتكامل قدرها (٠,٦٦٠) تؤدي الى زيادة تعظيم قيمة المنشأة بمقدار واحد صحيح.

-مما من خلال نموذج الانحدار السابق فنجد ان معامل B (الارتباط) لبعده دور الإفصاح المتكامل له نسبة تأثير جيدة حيث بلغ (٠,٦٦٠)، على تعظيم قيمة المنشأة ويعتبر هذا التأثير معنوي طبقاً لمعامل التحديد R^2 الذي بلغ ٤٣,٥٪.

إثبات الفرض:

نقبل الفرض الإحصائي البديل القائل بوجود تأثير معنوي لدور الإفصاح المتكامل على تعظيم قيمة المنشأة.

الفرض الخامس:

لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين محددات الإفصاح المتكامل وبين ترشيد قرارات المستثمرين بسوق الأوراق المالية.

-تم اختبار الفرض من خلال معامل ارتباط بيرسون واستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط كما يلي:
أولاً: معامل الارتباط لقياس العلاقة بين: محددات الإفصاح المتكامل (كمتغير مستقل) وبين ترشيد قرارات المستثمرين بسوق الأوراق المالية (كمتغير تابع) - باستخدام معامل ارتباط بيرسون.

جدول رقم (١١)

العلاقة بين " محددات الإفصاح المتكامل وترشيد قرارات المستثمرين بسوق الأوراق المالية باستخدام معامل ارتباط بيرسون

النتيجة (الدلالة)	مستوى المعنوية	معامل الارتباط (r)	المتغيرات
دالة	**٠,٠١	٠,٨١٢	إجمالي محوري: محددات الإفصاح المتكامل وترشيد قرارات المستثمرين بسوق الأوراق المالية

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١).

من الجدول السابق يتضح الآتي:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجمالي محددات الإفصاح المتكامل وترشيد قرارات المستثمرين بسوق الأوراق المالية، حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٨١٢) بمستوى معنوية أقل من (٠,٠١).

تم اثبات وجود علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين محددات الإفصاح المتكامل وترشيد قرارات المستثمرين بسوق الأوراق المالية.

ثانياً: تحليل الانحدار الخطي البسيط Simple Linear regression لقياس تأثير محددات الإفصاح المتكامل على ترشيد قرارات المستثمرين بسوق الأوراق المالية

جدول رقم (١٢)

نموذج الانحدار الخطي البسيط لتحديد معنوية تأثير محددات الإفصاح المتكامل على ترشيد قرارات المستثمرين بسوق الأوراق المالية

معامل التحديد	قيمة "ف" F. test		قيمة "ت" t. test		المعطيات المقدره β_i	المتغير المستقل
	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	القيمة		
R ²	**٠,٠١	٢٦٧,٥٣٣	**٠,٠١	٣,٢١٣	٠,٧٣١	الجزء الثابت
			**٠,٠١	١٦,٣٥٦	٠,٨١٢	إجمالي: محددات الإفصاح المتكامل

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١).

من الجدول السابق يتضح الآتي:

١ - معامل التحديد (R²)

نجد أن المتغير المستقل (محددات الإفصاح المتكامل) يفسر (٦٦٪) من التغير الكلي في المتغير التابع (ترشيد قرارات المستثمرين بسوق الأوراق المالية)، وباقي النسبة يرجع ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج.

٢- اختبار معنوية المتغير المستقل.

باستخدام اختبار (t.test) نجد أن المتغير المستقل (محددات الإفصاح المتكامل)، ذو تأثير معنوي على المتغير التابع (ترشيد قرارات المستثمرين بسوق الأوراق المالية)، حيث بلغت قيمة "t" (١٦,٣٥٦) وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١).

٣ - اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار:

لاختبار معنوية جودة توفيق النموذج ككل ، تم استخدام اختبار (F-test)، وحيث أن قيمة (F) هي (٢٦٧,٥٣٣) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (٠,٠١) ، مما يدل على جودة تأثير نموذج الانحدار على أبعاد ترشيد قرارات المستثمرين بسوق الأوراق المالية.

٤- اختبار اعتدالية المتغير التابع :

من فروض الانحدار أن الأخطاء تتوزع توزيعاً طبيعياً معيارياً بمتوسط حسابي (صفر) وانحراف معياري ٠,٩٩، وهذا كما هو واضح عند رسم المدرج التكراري للأخطاء المعيارية للانحدار الخطي.

٥ - معادلة النموذج:

ترشيد قرارات المستثمرين بسوق الأوراق المالية = ٠,٧٣١ + ٠,٨١٢ محدّدات الإفصاح المتكامل

ومن نموذج العلاقة الانحدارية السابق يمكن التنبؤ بدرجات ترشيد قرارات المستثمرين بسوق الأوراق المالية، من خلال قياس مؤشرات محدّدات الإفصاح المتكامل، وتطبيق ذلك النموذج وهو يدل على أن:

-كل زيادة في مؤشرات محدّدات الإفصاح المتكامل قدرها (٠,٨١٢) تؤدي الى زيادة ترشيد قرارات المستثمرين بسوق الأوراق المالية بمقدار واحد صحيح.

-مما من خلال نموذج الانحدار السابق فنجد ان معامل β (الارتباط) لبعده محدّدات الإفصاح المتكامل له نسبة تأثير جيدة حيث بلغ (٠,٨١٢)، على ترشيد قرارات المستثمرين بسوق الأوراق المالية ويعتبر هذا التأثير معنوي طبقاً لمعامل التحديد R^2 الذي بلغ ٦٦٪.

إثبات الفرض الخامس:

نقبل الفرض الإحصائي البديل القائل بوجود تأثير معنوي بين محدّدات الإفصاح المتكامل على ترشيد قرارات المستثمرين بسوق الأوراق المالية.

رابعاً: النتائج والتوصيات

أ- النتائج الإحصائية

نتائج الفرض الأول:

تم اختبار الفرض الأول من خلال إختبار "ت" لعينة واحدة one sample t-test وتم قبول الفرض القائل بعدم وجود اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصى بشأن محددات وضوابط الإفصاح المتكامل بالشركات الكويتية المسجلة في سوق الأوراق المالية.

-وباستخدام اختبار كروسكال ويلز Kruskal Wallis حيث بلغت قيمة " كروسكال ويلز " (٣,٨٩٨) عند مستوى معنوية أكبر من (٠,٠٥) تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصى منهم بشأن محددات وضوابط الإفصاح المتكامل بالشركات الكويتية المسجلة في سوق الأوراق المالية ترجع لمتغير الدرجة الوظيفية، بمعنى الاتفاق في آراء المستقصى منهم.

نتائج الفرض الثاني:

بإختبار الفرض من خلال إختبار "ت" لعينة واحدة وتم قبول القائل بعدم وجود اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصى منهم بشأن محددات خلق قيمة المنشأة.

وباستخدام اختبار كروسكال ويلز حيث بلغت قيمة " كروسكال ويلز " (١,٥٢٠)، عند مستوى معنوية أكبر من (٠,٠٥) بمعنى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصى منهم بشأن محددات خلق قيمة المنشأة ترجع للدرجة الوظيفية بمعنى الاتفاق في الآراء.

نتائج الفرض الثالث:

بإختبار الفرض من خلال إختبار "ت" لعينة واحدة وتم قبول الفرض القائل بعدم وجود اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصى منهم حول احتياجات المستثمرين من الإفصاح عن تقارير الأعمال المتكاملة عند اتخاذ قرار الاستثمار.

وباستخدام اختبار Kruskal Wallis حيث بلغت قيم "كروسكال ويلز قيم عند مستوى معنوية أكبر من (٠,٠٥)، تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصى منهم بشأن احتياجات المستثمرين من الإفصاح عن تقارير الأعمال المتكاملة عند اتخاذ قرار الاستثمار ترجع للدرجة الوظيفية بمعنى الاتفاق في آراء المستقصى منهم.

نتائج الفرض الرابع:

من خلال إستخدام معامل ارتباط بيرسون واستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط تم اختبار الفرض الرابع ، فتم قبول الفرض الإحصائي البديل القائل بوجود تأثير معنوي ذو دلالة معنوية بين دور الإفصاح المتكامل على محور تعظيم قيمة المنشأة.

نتائج الفرض الخامس:

من خلال إستخدام معامل ارتباط بيرسون واستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط تم اختبار الفرض الخامس ، فتم قبول الفرض الإحصائي البديل القائل بوجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين محددات الإفصاح المتكامل على ترشيد قرارات المستثمرين بسوق الأوراق المالية.

ب- توصيات الدراسة

- يوصي الباحث بضرورة قيام الشركات، خاصة تلك المقيدة بالبورصة بتطوير أهدافها نحو السعي أن تكون أعمالها مستدامة، وهذا يتطلب أن يكون لديها توازن بين اعتبارات تحقيق الأرباح لضمان النمو المستقبلي من جهة ، وبين النواحي المالية خاصة المساهمات الاجتماعية والبيئية والالتزام الحكومي من جهة أخرى.
- يجب على الشركات اتخاذ زمام المبادرة لإعداد التقارير المتكاملة ، وخصوصا الشركات المهمة بالنمية المستدامة من خلال جهود الابتكار والتجريب وعليها البدء في اجراء تحليل للتقارير المالية وتقارير الاستدامة التي تصدرها ، مع التقييم العادل لمستوي إدماج الاستدامة في استراتيجية الشركة، مع قيام الشركات داخليا بممارسات فعلية من خلال تجربة إعداد تقارير متكاملة بالتوازي مع نظام إعداد التقارير الحالية، وتطوير المهارات المحاسبية لإعداد التقرير، ومحاولة توفير روابط واضحة بين المعلومات غير المالية والمالية، واستخدام لغة مبسطة وتجنب استخدام المصطلحات غير المفهومة ، وعدم الإشارة في التقرير المتكامل إلي مستندات مدعمة أخرى كالتقرير السنوي أو التقرير غير المالي المنفصل.
- ضرورة وجود ضغط من جانب الأطراف المختلفة ، مثل وسطاء السوق والمجتمع الاستثماري ، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني ، والجهات التنظيمية ، ومتطلبات الإدراج في البورصات ، وذلك علي غرار تجربة جنوب إفريقيا، لدفع الشركات المقيدة بالبورصة لإعداد تقارير الأعمال المتكاملة.
- يوصي الباحث بضرورة قيام الجهات المعنية بإصدار معايير وإرشادات للمساهمة في تنظيم وتقنين الإفصاح عن المعلومات غير المالية، وتطوير منهجيات القياس وآليات المساءلة وضرورة تطوير إطار يلقي المستوي المرضي من القبول العام يتم علي أساسه إعداد التقرير المتكامل.

المراجع

١. سلوى عبد الدايم، تقييم العلاقة بين محتوى الإفصاح في التقارير المتكاملة وقيمة الشركة: دراسة تطبيقية، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، العدد ٢، ٢٠١٥.
٢. أيمن صابر على، دراسة أهمية وأثر الإفصاح غير المالي لتقارير الأعمال المتكاملة على خلق قيمة المنشأة واحتياجات أصحاب المصالح، الفكر المحاسبي، مصر، المجلد ٢١، العدد ٢، ٢٠١٧.
٣. المنظمة الآسيوية لهيئات الرقابة العليا (الاسوساي) دليل الانتوساي الرقابي حول الاحتيال والفساد، ترجمة قسم الترجمة، إدارة التدريب والمنظمات الدولية، ديوان المحاسبة، الكويت، مايو ٢٠١٠.
٤. شاهين، عبد الحميد، التقرير المتكامل كمدخل لتقييم قدرة المنشأة على الاستمرار وخلق القيمة (دراسة ميدانية)، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، ع (٢)، مج (٤)، كلية التجارة، جامعة السادات، ٢٠١٩.
٥. عبد الرحمن محمد رشوان أثر إعداد التقارير المتكاملة على تعزيز الإفصاح والحوكمة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة جامعة الإسراء للعلوم الإنسانية، جامعة الإسراء، فلسطين، ع (٤)، ٢٠١٨، ص ٢٣٩.
٦. فريد محمد إبراهيم أثر خصائص الشركات على العلاقة بين مستويات الإفصاح وفقا للتقارير المتكاملة والقيمة السوقية للشركة، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مج (٢٢)، ٢٠١٨، ص ٦٠٤.
٧. سلوى عبد الدايم، تقييم العلاقة بين محتوى الإفصاح في التقارير المتكاملة وقيمة الشركة: دراسة تطبيقية، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، العدد ٢، ٢٠١٥.
٨. أيمن صابر على، دراسة أهمية وأثر الإفصاح غير المالي لتقارير الأعمال المتكاملة على خلق قيمة المنشأة واحتياجات أصحاب المصالح، الفكر المحاسبي، مصر، المجلد ٢١، العدد ٢، ٢٠١٧.
٩. سعد محمد بيومي، إطار مقترح للإفصاح المحاسبي في التقارير المتكاملة للأعمال عن البعدين البيئي والاجتماعي مع دراسة تطبيقية رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٥.
١٠. تامر يوسف عبد العزيز، تطوير المؤشر المصري لقياس مستوى مسؤولية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، دراسة تطبيقية مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس العدد الأول، الجزء الأول، ٢٠١٥.
١١. إبراهيم أحمد شرف، أثر الإفصاح غير المالي عبر تقارير الأعمال المتكاملة على تقييم أصحاب المصالح لمقدرة الشركة على خلق القيمة دراسة ميدانية وتجريبية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة دمنهور، ٢٠١٥.
١٢. عصام عب المنعم إسماعيل، أثر المحتوى المعلوماتي لتقارير الأعمال المتكاملة على قرارات منح الائتمان للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، راسة تجريبية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مج (٢٠)، ع (٤)، ٢٠١٦.
١٣. إبراهيم أحمد شرف، أثر الإفصاح غير المالي عبر تقارير الأعمال المتكاملة على تقييم أصحاب المصالح لمقدرة الشركة على خلق القيمة، دراسة ميدانية وتجريبية، رسالة كتوراه، كلية التجارة، جامعة منهور، ٢٠١٥.
١٤. ناهد محم الهواري، محددات الإفصاح المحاسبي لاعاد التقارير متكاملة وانعكاساتها على قرارات أصحاب المصالح في البيئة المصرية، راسة نظرية ميانية، مجلة الفكر المحاسبي، مج (١٩)، ع (٤)، ٢٠١٥.
١٥. إيمان محمد سعد، أثر هيكل الملكية العائلية على الإفصاح الاختياري بالتقارير السنوية المنشورة للشركات المساهمة المصرية، مجلة المحاسبة المصرية، كلية التجارة من جامعة القاهرة، مصر، العدد ٣، ٢٠١٢.

١٦. عبد الفتاح، سارة أحمد، نموذج مقترح لقياس وتفسير محددات مستوى الإفصاح الاختياري بالتقارير المالية، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٢.
١٧. على، عبد الوهاب نصر، مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة، المؤتمر العلمي السنوي لقسم المحاسبة مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الجزء الثاني، ٢٠١٢، ص ٣٢٣.
١٨. نبيل عبد السلام شاكر، نموذج أكثر شمولاً لتحديد وتفسير وتقدير قيمة المنشأة، دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، ٢٠١٣.
١٩. أبو حفص رواني، المراجعة البيئية للمؤسسات كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة رؤى إقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة غرداية، العدد السادس، ٢٠١٤.
٢٠. سلوى عبد الدايم، تقييم العلاقة بين محتوى الإفصاح في التقارير المتكاملة وقيمة الشركة: دراسة تطبيقية، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، العدد ٢، ٢٠١٥.
21. Worokinasin, S., and Zaini, M. L. Z., The Mediating Role of corporate social raesponsibility (CSR) disclosure on Good Corporate Social Responsibility (CSR) Disclousre on Good Corporate Gvoernance (GCG) and firm value. A technical Note, Australasian Accountng, Business and Finance Journal, Vol. 14, NO. 1, 2020, p. 88.
22. Nielsen, J. and Tang, M. M, Competitive Threats, Information Asymmetry and Insider Trading, Information Asymmety and Insider trading December, 2018.
23. Adams. A Carol, The International Integrated Reporting Council: A call to action "Critical Perspectives on Accounting, Vol 27, 2015.
24. Havlova Kristyna, What Integrated Reporting Changed: The Case study of early Adopters Business Economics and Management Conference, 2015.
25. Rambaud. A and Richard J, The Triple Depreciation Line – instead of the Triple Bottom Line towards a genuine integrated reporting Critical Perspectives on Accounting Vol 33, 2015.
26. Thomson Ian, But does sustainability need capitalism or an integrated report, A commentary on the International Integrated Reporting Council: A story of failure critical Perspectives on Accounting, Vol 27, 2015.
27. Hossain A, Ahmed, Exploring the implications of integrated reporting on organizational reporting practice Evidence from highly regarded integrated reporters, Qualitative research in Accounting & Management, Vol. 13 Iss 4, 2016.
28. Rivera. Y, Adriana. A, Grima, M and Garcia. B, Inegrated reports: disclosure level and explanatory factors " Social responsibility Journal Vol. 13, Iss 1, 2017.
29. Haji, A. and Hossain, D. Exploring the implication of Integrated Reporting on organizational reporting Practice: Evidence from highly regarded Integrated Reports Qualitative Research in Accounting and Management, Vol. 13, No. 4, 2016.



30. Lueg, K; Lveg, R, Andersen, K. and Dancianu, S, Integrated Reporting with CSR Practices A pragmatic constructivist Case study in a Danish Cultural Setting, Corporate Communications An International Journal, Vol. 21, No. 1, 2016.
31. Isable M, Garcia, S, and Valeriano. F, The cultural system and integrated reporting International Business Review, Vol. 22, No. 10,2013.
32. Rensburg. R and Botha. E, Reviews Integrated Reporting the silverbullet of financial communication? A stakeholder perspective from south Africa, Public Relation review, Vol 40, 2014.
33. Adams. A Carol, The International Integrated Reporting Council: A call to action "Critical Perspectives on Accounting, Vol 27, 2015.
34. Lukomanik J and P. DeSinone, Integrated Financial and Sustainability Reporting in the United States. Investor Reponsibility Research Center Institue (IRRCI), 2013.
35. IRCSA , framework for integrated Reporting and the integrated Ropert, Discussion paper, 25Jan. 2011, www.sustainability sa.org.